



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة:

التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

من إعداد:

ضياف عليّة

- بوقارين رجاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ مساعد "أ"	أرزويقات مولود
مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر "ب"	ضياف عليّة
ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر "أ"	شرون عز الدين

السنة الجامعية 2022 / 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله الذي كان العون الأول والأخير لإنجاز هذه المذكرة.

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي ونتائج عملي إلى التي سهرت على خدمتي وأمنت بي أمي الغالية حفظها الله وأطال في

إلى من كان سببا في وجودي وتحمل عناء الدنيا من أجلي نعم القدوة أبي العزيز حفظه الله و أطال في عمره .

أهدي هذا العمل إلى إخوتي أسامة وخالد .

إلى أختي الغالية سارة التي لم تبخل بدعمها لي .

إلى كل من أحمل لهم في قلبي مشاعر الخير .

وفي الأخير فإن كنت قد وفقت فما توفيقني لإبائهم.

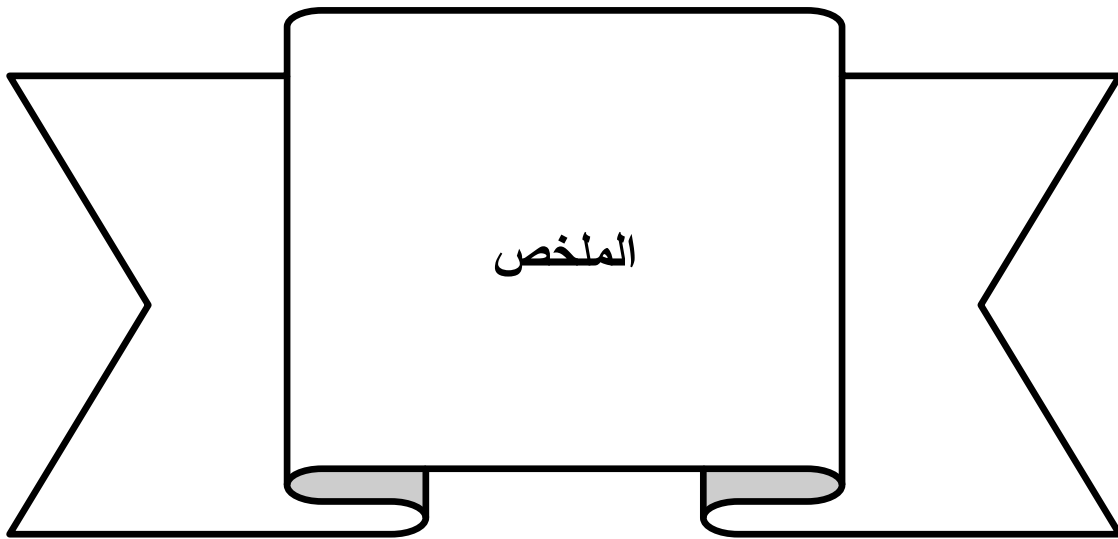


الشكر

نشكر الله تعالى قبل كل شئ

الحمد لله الذي هدانا ولولاه لما كنا نهتدي إليه نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع .
نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذة "ضياف عليّة" وذلك بتفضيلها بالإشراف على هذه المذكرة التي لم تبخل على بالنصح والتوجيهات وكل ما بدلته معي من وقت وجهد طوال فترة انجاز هذه المذكرة .
كما لايفوتني أيضا أن أتقدم بخالصي عبارات الشكر و الإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضيلهم وقبولهم مناقشة هذه الرسالة وتقييمها وتصويبها كل باسمه الخاص لقوله تعالى "من لايشكر الناس لايشكر الله "" .
كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل .
لكل هؤلاء نقول بارك الله لكم في علمكم وعملكم وجزاكم الله كل خير .
"عسي الله أن يوفقني لما فيه خير لي " .

رجاء



الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تبيان كل ما يتعلق بالتمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كألية لدعم الاقتصاد الوطني في الجزائر , من مفهوم للتمويل الإسلامي والتميز بين الصيغ المشابهة للمشاركة ومؤشرات النمو في الاقتصاد الوطني ودور التمويل الإسلامي في الدفع بالتنمية الاقتصادية في الجزائر و الأخذ بعين الاعتبار البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر . وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي واستخلصنا أن التمويل الإسلامي في التي وجدت متفلسا لها فيه وقد أعطى دفعا جديدا للاستثمار والتوسع الاقتصاد الجزائري نحو الأفضل .

الكلمات المفتاحية : التمويل الإسلامي , صيغة المشاركة , مؤشرات النمو الاقتصادية , البنوك الإسلامية الناشطة (بنك البركة , بنك السلام) .

Summary :

The purpose of this study is to illustrate all the Islamic financing in the form of participation as a mechanism to support the national economy in Algeria, from the concept of Islamic financing to the distinction between similar forms of participation and indicators of growth in the national economy and the role of Islamic finance in advancing economic development in Algeria and taking into account the Islamic banks active in Algeria. We have relied on the analytical descriptive approach, and we have concluded that Islamic finance in which I found a breather has given new impetus to investment and the expansion of the Algerian economy for the better.

Keywords : Islamic finance, participation formula, economic growth indicators, active Islamic bank (al Baraka bank AL SALAM BANK) .

الفهرس

الفهرس

الفهرس

	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
ا ب-ت	المقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني
5	تمهيد الفصل الأول
6	المبحث الأول : الإطار النظري للتمويل الإسلامي بصيغ المشاركة
6	المطلب الأول : مفهوم التمويل الإسلامي بصيغ المشاركة
15	المطلب الثاني : صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة
21	المطلب الثالث : التمييز بين الصيغ المشابهة للمشاركة
25	المبحث الثاني : مؤشرات النمو في الاقتصاد الوطني
25	المطلب الأول : أداء الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي
29	المطلب الثاني : استهداف التضخم ومعدل البطالة في الجزائر
33	المطلب الثالث : ميزان المدفوعات و مؤشر الميزان الموازي
35	المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة
35	المطلب الأول : الدراسات السابقة
38	المطلب الثاني : القيمة المضافة

39	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : دور صيغ التمويل الاسلامي في دعم الاقتصاد الوطني في الجزائر
41	تمهيد الفصل الثاني
42	المبحث الأول : صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في الجزائر
42	المطلب الأول : البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر
51	المطلب الثاني : التطورات التشريعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر
52	المبحث الثاني : تأثير الصيرفة الإسلامية في دعم الاقتصاد الجزائري
52	المطلب الأول : دعم بنك البركة للتنمية الاقتصادية في الجزائر
55	المطلب الثاني : دعم بنك السلام للتنمية الاقتصادية في الجزائر
59	المطلب الثالث : مساهمة الصيرفة الإسلامية في التأثير على الاقتصاد بالجزائر
62	خلاصة الفصل الثاني
64	الخاتمة
67	قائمة المراجع والمصادر
3	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
26	النتائج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في الجزائر للسنوات 2010 - 2018	(1)
28	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1988-2007)	(2)
42	رأسمال بنك البركة الجزائري وملكيته	(3)
45	نسب توزيع الأرباح بين المودعين وبنك البركة الجزائري	(4)
53	بعض صيغ التمويل الإسلامي لدى بنك البركة الجزائري	(5)
54	حجم التمويلات لمختلف الصيغ الإسلامية لبنك البركة الجزائري لفترة 2013-2016	(6)
55	يمثل إجمالي أرصدة التمويل لبنك السلام خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019	(7)
56	يوضح أشكال التمويل المقدم من طرف بنك السلام للأفراد والزبائن	(8)
58	يوضح صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري ما بين 2015 - 2019	(9)

قائمة الأشكال

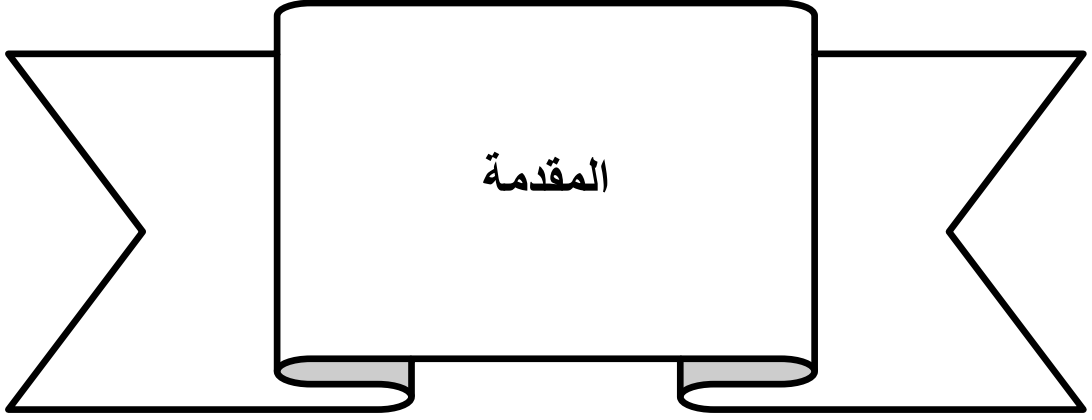
قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
30	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)	(1)
31	الاتجاه العام لمعدل البطالة	(2)
44	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	(3)
49	الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري	(4)
55	يوضح إجمالي أرصدة التمويل لبنك السلام ما بين 2015 و 2019	(5)
57	يوضح أشكال التمويل المقدم من طرف بنك السلام للأفراد والزبائن من 2015_ 2019	(6)
58	يوضح صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائر ما بين 2015- 2019	

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
73	توزيع التمويل في بنك السلام الجزائر لسنتي (2015-2016)	1
74	توزيع التمويل في بنك السلام الجزائر لسنتي (2018-2019)	2
75	أشكال التمويل لبنك السلام الجزائر لسنتي (2015-2016)	3
76	أشكال التمويل لبنك السلام الجزائر لسنتي (2016-2017)	4
77	أشكال التمويل لبنك السلام الجزائر لسنتي (2018-2019)	5



تمهيد :

إستطاع التمويل الإسلامي لفت الانتباه إليه وخاصة بصموده أمام التغيرات الاقتصادية العالمية وتم تبنيه بجدية من قبل العديد من الدول وكذلك الجزائر ويسعى ليكون الشريان النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسسات بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام بعيدا عن المعاملات الربوية التي حرمها الله عزوجل لقوله تعالى " واحل الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة الآية (285) وكذا التمويل بصيغة المشاركة الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة للفرد والمجتمع إستنادا إلى تجارب الدول السابقة بالرغم من فنو هذه التجربة في البنوك الجزائرية بالنظر إلى سابقتها من الدول الإسلامية .

مشكلة الدراسة:

من خلال ما ذكر أعلاه إرتأينا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف ساهم التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة في دعم الاقتصاد الوطني ؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتمويل الإسلامي؟
- فيماذا تتمثل مؤشرات النمو في الاقتصاد الوطني ؟
- ماهو دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة الأولية حول التساؤلات الفرعية يمكن تقديم الفرضيات التالية :

- التمويل الإسلامي إستراتيجي تجاري أو مالي وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية.
- تتمثل مؤشرات النمو في الاقتصاد الوطني في عرض اهم المؤشرات المتمثلة في أداء الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر و إستهداف التضخم والبطالة في الإقتصاد الجزائري وميزان المدفوعات ومؤشر الميزان الموازي.
- يبرز دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال كون المصارف الإسلامية ضرورة حتمية تنطلق من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلمة إلى أن يجد ملاذا للتعامل المصرفي والاستثماري بعيدا عن شبهة الربا وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية .

• أسباب اختيار الموضوع:

تكمن مبررات اختيار هذا الموضوع في الأسباب التالية

- أهمية الموضوع وتعدد جوانبه دفعني للبحث فيه وإزالة الغموض .
- موضوع الدراسة يتوافق مع التخصص .

- كون هذا المجال أصبح ضرورة حتمية للاقتصاد الوطني خاصة أن العمل به يعتبر سنة نبوية فيما يخص المعاملات المالية من المنظور الإسلامي، والتأكيد على أن تطور المجتمعات لن يكون إلا من خلال التمسك بهذا الدين .
- محاولة الإمام ببعض جوانب الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بمجال الاختصاص لإثراء وتنمية قدراتنا المعرفية .

أهداف الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة :

- إظهار مدى شمولية صيغ التمويل الإسلامي وإمكانية تطبيقها في كافة المجالات الاقتصادية.
- إبراز الدور الهام للتمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني في الجزائر .
- تزويد المكتبة بمراجع جديدة قد تكون في متناول الباحثين لمساعدتهم في إنجاز دراسات
- أخرى مكتملة مستقبلا .

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة مستمدة من أهمية الموضوع الذي تطرقت إليه والمتمثل في التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني في الجزائر، والذي لقي رواجاً واسعاً وكما تتجلى الأهمية في التطورات التي شهدتها المصارف الإسلامية والثقة التي تحصلت عليها من قبل المستثمرين و الإقتصاديين، ومساهمتها في دعم العناصر التي تدفع با الإقتصاد الوطني في الجزائر نحو التطور و الإزدهار .

حدود الدراسة :

ليس للدراسة بعد زمني حيث لم تحدد فترة معينة لها أما بعدها المكاني فكان في الجزائر .

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إستناداً إلى طبيعة الموضوع وذلك بتقسيم البحث إلى فصلين الفصل الأول نظري يعتمد على المنهج الوصفي ، والثاني تطبيقي يعتمد على المنهج التحليلي .

صعوبات الدراسة :

- واجهتني عدة صعوبات لإجراء هذه الدراسة أهمها ما يلي :
- قلة المراجع المتخصصة بالبنوك الإسلامية لاسيما في الجزائر .
 - انعدام الخلفية النظرية في الاقتصاد الإسلامي ، والنظام المالي الإسلامي تحديداً ، نتيجة لنقص برامج تخص هذا الجانب على مستوى الدراسة الجامعية .
 - عدم القدرة على الحصول على بيانات مباشرة من البنوك الناشطة في الجزائر و الإكتفاء بالمصادر الثانوية والتقارير السنوية .

هيكل الدراسة: الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل الإسلامي بصيغة المشاركة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث فكان المبحث مفهوم التمويل الإسلامي بصيغ المشاركة والمبحث الثاني لدور المشاركة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية أما المبحث الثالث فتطرقنا إلي الدراسات السابقة والقيمة المضافة .

الفصل الثاني خصصته لإجراء دراسة حول التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني في الجزائر والتي تناولت فيه مبحثين المبحث الأول تحدثنا عن صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في الجزائر أما بخصوص المبحث الثاني تأثير الصيرفة الإسلامية في دعم الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل
الإسلامي بصيغ المشاركة كالية لدعم
الاقتصاد الوطني

تمهيد:

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة بما فيها من تمويل إسلامي تجاري أو مالي والذي يهدف إلى تحقيق المشاركة والتكامل بين الأفراد ويتشعب بمبادئ العقيدة الإسلامية، ويتمتع بركائز أساسية لدعم التنمية الاقتصادية حيث سنتطرق في الفصل الأول ويمثل الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل الإسلامي بصيغ المشاركة إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي بصيغ المشاركة .

المبحث الثاني: مؤشرات النمو في الاقتصاد الوطني .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة .

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي .

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي بصيغ المشاركة .

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي بصيغ المشاركة .

سننتظر في هذا المطلب حول التمويل الإسلامي إنطلاقاً من تعريفه والخصائص الذي تميزه عن باقي التمويلات إلى :

الفرع الأول : مفهوم و انواع التمويل الإسلامي .

أولاً : مفهوم التمويل الإسلامي .

لقد تعددت تعريفات التمويل الإسلامي عند العلماء المعاصرين نذكر منها :

عرف التمويل الإسلامي على أنه نوع أو أسلوب في التمويل ، يستند إلى قاعدة فقهية أساسية ، وهي "أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل"¹.

كما يعرف التمويل الإسلامي أن يقوم الشخص بتقديم شئ ذي قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين ، من أجل إستثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الإتفاق عليها مسبقاً، وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال و إتخاذ القرار الإداري و الإستثماري².

ويعرف التمويل الإسلامي كذلك بأنه تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس مال أو أنه قيام مباشرة بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء³.

¹ عصام عمر احمد مندور ، البنوك الوضعية والشريعة ، دار التعليم للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2013 ص 237

² فؤاد السرطاوي ، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1993 ، ص 49

³ محمد محمود المكاوي ، البنوك الإسلامية ، ط1 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2009 ، ص 49

ثانيا : أهمية التمويل الإسلامي .

تتمثل أهمية التمويل الإسلامي في عناصر أهمها¹:

إن العمل المصرفي الإسلامي بما يوفره من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية .

إن النظام المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية .

إن أساليب عمل النظام المصرفي الإسلامي كفيلة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي .

إن هذا النظام يستطيع أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وفي محاربة التضخم .

الفرع الثاني :أنواع التمويل الإسلامي .

يمكننا أن نميز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي وهما :

التمويل التجاري والتمويل المالي ، حيث أن عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الإستثماري للمستفيد من التمويل تسمى بالتمويل المالي ، في حين أن التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع فيها رب المال بكل صفات التاجر ، ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط

وهما²:

❖ إختيار الطرف المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه ومنها نوع النشاط الإستثماري و مجاله .

❖ إختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره إضافة إلى الطرف المدير .

¹ محمد فرحي ، ساسي ايمان عائشة ، كفاءة التمويل الإسلامي في التخفيف من تدنّبات النظام المالي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 06 العدد 01(2013) ،ص 940

²قدي عبد المجيد وبوزيد عصام التمويل الإسلامي في الإقتصاد المفهوم والمبادئ ، مداخلة في الملتقي الدولي حول : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا المركز الجامعي خميس مليانة يومي 5 و 6 ماي 2009 ص4

أما في التمويل التجاري فرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الإستثماري بمفرده من ذلك إختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل الذي قد يستفيد من السلعة إستهلاكاً و إستغلالاً وبترتب عليه بذلك إلتزامات لصاحب السلعة¹.

الفرع الثالث : خصائص التمويل الإسلامي ومبادئه .

أولاً : خصائص التمويل الإسلامي .

يمكن إستخلاص أهم خصائص التمويل الإسلامي فيما يلي² :

1 إستبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً: تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عزوجل " واحل الله البيع وحرم الربا"سورة البقرة 275"

2 توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي : الذي يهدف إلى إمتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الإستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج ، مما يبين قدرة مصادر التمويل الإستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع .

3 توجيه المال نحو الإنفاق المشروع : يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا يتفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع .

4 التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة :

من خصائص التمويل الإسلامي هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل .

¹منذر قحف , مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي, تحليل فقهي واقتصادي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك

الإسلامي للتنمية ط02 , السعودية 1998 ص13

²خاطر سعدية , التمويل الإسلامي ومدى فعالية في معالجة الأزمة المالية 2008 , رسالة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في

تخصص اقتصاد دولي , جامعة محمد بن أحمد , وهران , الجزائر , 2015 , ص55

5 التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته :

إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات .

الفرع الرابع: مبادئ التمويل الإسلامي.

تضبط التمويل في الإسلام مجموعة مبادئ، وسنتناولها على النحو التالي¹:

1 ارتباطه بالعقيدة : لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان مصالح العامة

وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام .

2 الواقعية : تشريعات الإسلام تلبى متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة ،فالأصل في المعاملات هو

الالتفات إلى المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ما إشتمل على الظلم كتحريم الربا و الإحتكار والغش أما ماخشي فيه يؤدي إلى نزاع وعداوة بين الناس كبيع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبدية بل معللا .

3 تعريف الاكتناز: وحرصا من الإسلام على إدخال المالي الدورة الاقتصادية ، فقد حرم الإسلام إكتناز المال،

حيث قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز قائلا:"يا أيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون" .

سورة التوبة، الآية، 34-35

¹كرزاي سارة وشياني مبروكة, دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بمصرف السلامأدرار, مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية المؤسسة ,جامعة أحمد دراية أدرار , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و قسم علوم تجارية سنة2020- 2021صص 10, 11,

4 إستثمار المال وتجنب الخبائث: مراعاة الحلال أمر واجب في كسب المال وفي اتفاهه على حدا السواء ،وسواء كان الإنفاق استهلاكيا أو إنتاجيا في الضرورة أن يستمر في الحلال أوفي الطيبات ، فالطيبات هي كل ما أحل الله فاستطابتها النفس إنتفعت بها.والخبائث هي كل ما حرم الله فاستخبثتها النفس وتضررت منها . إلى أن الانتفاع بالطيبات وتجنب الخبائث هو تحقيق للمصلحة والمصلحة في الشريعة هي الوجه الثاني لمقاصدها لذا وجب إضافة إستثمار المال في الحلال أن تراعى أوليات المقاصد الشرعية التي رتبها الفقهاء إلى ضروريات (كليات)حاجيات وتحسينات (كماليات) .

5 الإلتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية :

يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل و الإستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف ، فهي تجتنب كل تعامل في جهالة أو غرر وغبن واكل أموال الناس بالباطل ،كما أن تحرى الحلال في التمويل والإستثمار من أهم معايير دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية .

6 تحريم الربا : الربا بطبيعته تؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي مثلا في التبادل والإنتاج ، فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت ، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفعاً للإنتاجية ، ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه أو ما يسمى خدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولا بأول ، هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستمرار .

الفرع الخامس : صيغ التمويل الإسلامي .

أولا : التمويل بالمرابحة.

1الغة: المرابحة مشتقة من الربح وهو النماء والزيادة ،يقال رابحته على سلعة مرابحة اي أعطيته ربحا ، وأعطاه مالا مرابحة أي على أن الربح بينهما ¹.

2اصطلاحا: هو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح ².

3 شروطها:

تتمثل شروط المرابحة فيما يلي ³:

أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني في مجلس العقد،حتى يقبل البيع ،أويترك ، فإذا إفترقا وهو لا يعلم بطل العقد ، لتقرر الفساد بجهالة الثمن .

أن يكون الربح معلوما ، لأنه بعض الثمن ، والعلم بالثمن شرط صحة البيوع .

أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال،لأن المرابحة بيع بمثل الثمن الأول ، وزيادة فيقتضي أن يكون الثمن الأول مما له مثل .

أن يكون العقد الأول صحيحا، فإذا كان فاسدا لم يجز بيع المرابحة،لأن بيع الفاسد يفيد الملك أن أفاده بقيمة المبيع أو بمثله .

¹احمد بن عبدالرحمان الجنيدل ، إيهاب حسين أبو دية ، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ج1 ، ط1 ، 2009، ص 91

²وائل محمد عربيات ، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن2006، ص 49

³بشير سلطان الحديدي ، أسماء وليد الوتار ، اثر المرابحة في الاستثمار المصرفي _ المصرف العراقي للاستثمار والتنمية نمودجا ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، الجلد 19 العدد12 ، 2012ص 223

ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا ، فإذا إشتري المشتري الأول سلعة بجنسها مرابحة ، لأن المرابحة بيع بمثل الثمن الأول وزيادة والزيادة في الأموال الربوية تكون ربا لا ربحا، وعليه فإذا إختلف الجنس فلا باس بالمرابحة.

ثانيا : التمويل بالسلم

1 لغة : التقديم والتسليم، وقد قرئ ثلاثة أوجه السلم: ضد الحرب ، ومنه اشتقاق السلامة والسلم : وهو الدلو الذي له عرقوة فيوسطه ، فإذا صرت إلى إسم الدلو فكل العرب تؤنثها . والسلم مثل السلف في حب أو تمر أو غيره ¹

2 إصطلاحا: هو إسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلا ، وفي المثلن أجلا ، فالمبيع يسمى مسلما فيه ، والثمن رأس المال ، والبائع يسمى مسلما إليه، المشتري رب السلم ، وقيل السلم بيع دين بعين ².

3 شروطها:

تتمثل شروط السلم فيما يلي ³:

شروط متعلقة برأسمال

أن يكون معلوم الجنس والنوع والصفة والمقدار منعا للجهالة المفضية للنزاع.

أن يسلم أثناء العقد ،حيث إذا تم خلاف ذلك يفسخ هذا الأخير .

شروط متعلقة بالمسلم فيه (البضاعة)

أن يكون المسلم فيه معلوما من حيث المقدار، عددا أو كيلا أو وزنا ، وأن يكون مقدورا على تسليمه عند حلول الأجل في مكان يتم تحديده والأصل أن يكون مكان العقد .

¹إبراهيم حلية بدر الدين ، براحلية لعلايمية فاطمة ، مخاطر التمويل بصيغة السلم ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، قطر ، 2011ص 4

²هيفاء شفيق سليمان الدويكات ، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير ، تخصص ، الاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة اليرموك ، 2003ص 12

³محمود عبد الكريم احمد أرشيد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص ص 107_109

ثالثا : التمويل بالاستصناع .

1 لغة: مصدر إستصنع الشيء ودعا إلى صنعه أي طلب الصنع ، وهو عمل الصانع في حرفته¹.

2 اصطلاحا: هو بيع عين موصوف في الذمة ،لابيع عمل ، وشرط عمله على الصانع².

3 شروطها:

تتمثل شروطها كالتالي³ :

أن يكون المستصنع فيه معلوما ،وذلك ببيان الجنس والنوع والقدر،لأنه لا يصير معلوما بدون ذلك أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس ،لأن مالا تعامل فيه يرجع فيه للقياس فيحمل على السلم و يأخذ أحكامه عدم الضرب الأجل ، وقد اختلف في هذا الشرط،فأبو حنيفة ، خلافا للصالحين ، يرى أنه يشترط في عقد الاستصناع خلوه من الأجل، فإذا ذكر الأجل في الإستصناع صار سلما.

رابعا : التمويل بالإجارة

1 لغة: الأجر لغة هو الجزاء على العمل ،والإجارة من أجره يأجره ، أي جزاه على عمله⁴ .

¹عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، دار أسامة للنشر ، الأردن 1998 ، ص560

²محمد محمود العلقوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة ، الطبعة الثانية عمان الأردن 2010 ص283

³حسام الدين خليل ، عقد الاستصناع كاحد البدائل الشرعية للاوعية الادخارية البنكية، المؤشر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستديم والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، الدوحة ، قطر ، من 18-20 ديسمبر 2011، صص22-23

⁴مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2007، ص342

2 إصطلاحا : عقد على منفعة مباحة معلومة ، من عين معلومة ، أو موصوفة في الذمة ، أو عمل بعوض معلوم

1.

3 شروطها :

تتمثل شروطها كمايلي²:

- يجب بيان المصنوع وتعريفه، جنسه ونوعه وقدره على الوجه الموافق للمطلوب بحيث يكون معلوما .

- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس من أواني ونعال وغيرها .

- ألا يشترط فيه اجل التسليم وإلا صار سلما بشروطه ،غير أن هناك من قال بجواز إشتراط الأجل في الاستصناع.

خامسا : التمويل بالقرض الحسن :

1 لغة: قرض يقرض قرضا ، أي قطعه والقرض ما تعطيه من مال لتتقاضاه³.

2 اصطلاحا: هو مبلغ محدد من الأفراد ، أو لأحد العملاء حيث تضمن سداد القرض الحسن ، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمالات ، أو مطالبته بفوائد وعائد الإستثمار هذا المبلغ ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع بل يكفي المصرف أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد⁴.

¹عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب مكتبة الملك فهد الوطنية ، جامعة المنصورة 1999 صص 20-200

²علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن احمد الكيسانى الحنفي بدائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، 1996 ، ج3 ص5

³خاطر سعدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 131

⁴ميلود بن مسعود ، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة لحاج لخضر باتنة ، 2008 ، ص 56

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة .

تعتبر صيغة التمويل بالمشاركة من الصيغ الإسلامية التي يشترك فيها أطرافه كل بما لديه من مال أو عمل ، كما أن الطرفين يقبلان نتيجة النشاط المشترك بينهما خسارة كانت أم ربح .

الفرع الأول : مفهوم التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة .

1 أولا : مفهوم المشاركة .

2 لغة: الشركة والمشاركة بمعنى واحد وهي خلط أحد المالين بالآخر بحيث لا يميزان عن بعضهما¹.

3 اصطلاحا: هي عقد ينشأ بين إثنين أو أكثر على الإشتراك بحصة معينة من المال للاتجار به في مشروع قائم أو من أجل إنشاء مشروع جديد على أن يتم إقتسام الأرباح والخسائر بحسب مساهمة كل شريك في رأس المال أو بحسب الاتفاق بينهم، والأصل فيها الإستمرار إلى غاية إنتهاء المشروع².

4 دليل مشروعية المشاركة (الشركة) : إتفق العلماء على مشروعية عقد المشاركة واستدلوا على ذلك بالقران والسنة من حيث :

✚ من القران قال تعالي: "وإن كثيرا من الخطاء ليبيغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم" سورة ص الآية³. 24

¹ حسين بلعجوز ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية مؤسسة الثقافة الجامعية ، الجزائر ، 2009، ص28

² خديجة عرقوب ، دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000 و2015 أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، إختصاص إدارة المؤسسات ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 2016 2017،

ص89

³ سورة ص الآية24

✚ من السنة ما روى أبو داود وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلي الله عليه وسلمان الله تعالي

يقول (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت بينهما)⁴.

5 شروط صيغة التمويل بالمشاركة وأنواعها :

إن الشروط اللازمة لعقد المشاركة أو الشركة هي كالتالي¹ :

- ❖ أن يكون رأس مالها من الأموال، من النقد، واختلف في هل تكون العروض مقبولة للمشاركة ، فقبل العروض المالكية وبعض الحنابلة، ولم يجز ذلك جمهور الفقهاء .
- ❖ أن يكون لكل شريك أهلية للتعاقد من سن وعقل.
- ❖ أن يكون الربح جزءا معلوما شائعا في الجملة .
- ❖ أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في الأصل.
- ❖ عقد الشركة عقد لازم ، وفسخه جائز في حضور الشريك، ويشترط عدم حدوث ضرر، فلا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

6 أنواع المشاركة² :

تأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة صور مختلفة نذكر منها :المشاركة الدائمة (طويلة الأجل) والمشاركة المؤقتة (قصيرة الأجل).

➤ **المشاركة الدائمة** : وهي إشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن تتم تحديد أجل معين لإنهاء هذه الشركة ، .

¹الشيخ أحمد محمد عساف ، الأحكام الفقهية في المذاهب الإسلامية ، المجلد الثاني ، المعاملات ، ط1، دار الأحياء العلوم ، بيروت ، لبنان سنة 1985 ص165

²فارس مسدور ، التمويل الإسلامي ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007، ص 139

³محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقية العلمية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2007ص ص 170 -171

➤ **المشاركة المؤقتة** : وهي إشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء

مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل ، وهذه المشاركة نوعين :

✓ **المشاركة في تمويل صفقة معينة** :

✓ **المشاركة في تمويل صفقة معينة** وهي إشتراك البنك الاسلامي مع أحد التجار أو إحدى المؤسسات في

تمويل صفقة معينة على أن يقتسما الربح بنسب معينة، فيتم تصفية إحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له بعد إعادة رأسماله له ، وبهذا تنتهي الشركة .

✓ **المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة)**: وهي إشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو

أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأسمال المشروع بنسب معينة ، على أن يقوم الطرف الآخر (الشريك الآخر أو أحد الشركاء) بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر ، بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة.

ثانيا : التمويل بصيغة المضاربة ومشروعيتها:

1 تعريف المضاربة. هي إتفاق يتم بموجب اشتراك طرفين يسهم أحدهما بالمال ، ويسهم الآخر بالعمل ، وتكون أرباح ممارسة عملاً ونشاط المضاربة بينهما ، وحسب إتفاقهما¹.

2 مشروعيتها: المضاربة جائزة شرعا بالكتاب والسنة والإجماع كانت موجودة في الجاهلية فأقرها الإسلام لقوله تعالى في سورة المزمل : "وآخرون يضرِبون في الأرض يبتغون من فضل الله".

سورة المزمل الآية 20²

¹ فليح حسن خلف ، البنوك الإسلامية ، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، اربد الأردن ، 2006 ص225

²سورة المزمل، الآية 20

ومن السنة الصحابة المستدل عليه من تعاملهم بها ، وهو إجماع مستند إلى السنة التقريرية إذا أن الرسول صلي الله عليه وسلم علم بها فأقرها ، وخرج بنفسه مضاربا في مال السيدة خديجة رضي الله عنها¹.

3 شروطها :

تتمثل في الشروط التالية¹:

- أن يكون رأس المال معلوم ، حاضرا لا غائبا وإلا ديننا وأن يسلم إلى العامل .
- ³أن لا يتم توزيع الربح إلا بعد القسمة وإسترداد رأس المال وإخراج المصاريف .
- أن لا يعمل رب العمل مع المضارب ولا يتدخل في إدارة الشركة .
- ثبوت قدرة وأهلية المتعاقدين .

4 أنواع المضاربة³ :

- ✓ **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة المفتوحة ، التي لا تنقيد بعمل معين ، أو التعامل مع أفراد محددين ، أو فترة زمنية أو مكان معين ، ومن دون فرض أية قيود أخرى من المصرف (رب المال) على العميل (المضارب) وتترك للعميل حرية التصرف في أنشطة المضاربة وفقا لإدارته ومعرفته وأمانته .
- ✓ **المضاربة المقيدة:** وفيها يضع المصرف شروطا معينة للعميل المضارب ، وقيودا تتعلق بزمان ومكان ، وسلعة معينة أو بائع أو مشتري ، فإذا عمل في غير ما إتفق عليه الطرفان أصبح العميل ضامنا للمال .

¹تقنية عبد الرحمان العاني ، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ،

2013ص111

²جمال لعامرة، المصارف الإسلامية ، دار النبأ ، الجزائر 1996 ، ص69

³سكينة غواس ، أدوات التحليل المالي في المصرف الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية علوم التسيير

والعلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير مؤسسات جامعة 20 أوت 1955 سنة 2000-2005 ص 50

التمويل على أساس الصيغ الشبيهة بالمضاربة

إن الشريعة الإسلامية أعطت أهمية للمجال الفلاحي من عمليات متعلقة بخدمة الأرض والإستثمار فيها حيث خصها بعمليات التمويل المختلفة وتشمل هذه الصيغ في المزارعة والمساقاة والمغارسة

❖ المزارعة :

قد يعجز المرء لسبب ما عن زراعة أرض ما أو جزء منها فيحتاج إلى أن يقوم له بذلك آخر على أن يقاسمه الغلة وهذا بالمزارعة .

ثالثا : تعريف المزارعة:

هي تقديم عنصر الأرض إلى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما فالمالك يقدم الأرض والبذور ويقوم الثاني بالعمل والإنتاج على أن يتفق على نسبة لكل واحد منهما¹.

أو هي الصيغة التي من خلالها يضمن البنك تمويل المداخلات بتوفير الآلات و المعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور المحسنة والمخصبات في حين يكون الأرض والعمل على صاحب المؤسسة².

رابعا : المساقاة : هي إتفاق بين طرفين يقوم أحدهما مهمّة سقي مزروعات الطرف الآخر في الاتفاق وبالذات الأشجار في البساتين، وقسمة الحاصل بينهما وحسب الاتفاق بينهما ،أي أن من يتولي مهمة السقي يحصل علي حصة محددة ومتفق عليها من ناتج الأشجار مسبقا وعند العقد³.

¹ موسي محمد شحاده , مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية, والإدارية الجامعة الحرة هولندا ماي2011 ص 184

² كمال رزيق , مسدور فارس , صيغ التمويل بلافوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة, بحوث في أوراق الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 28.25 ماي 2003, تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في المؤسسات المغارسة جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2004ص513

³ زعلامي مريم, كمال شريط , التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي المالي للفترة 2000 / 2016 مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 6 العدد 1 ص120

1 شروط المساقاة:

تتمثل شروط المساقاة فيمايلي¹ :

- أن يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعامل .
- أن يكون الخارج من ثمر للعاقدين .
- تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها .

خامسا المغارسة:هي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي ، بحيث يقدم الأول الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما².

1 شروط المغارسة :

تتمثل شروط المغارسة فيمايلي³

- أن يغرس فيها أشجار ثابتة الأصول.
- أن تتفق أصناف الأشجار في مدة ثمرها ، وذلك ليصبح بالإمكان حصول كل طرف على حصته .
- أن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة فوق الإثمار.
- أن يكون نصيب العامل من الأرض والشجر معا .
- أن لا تكون الأرض موقوفة .

¹محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، مرجع سبق ذكره ، ص 204

²زكريا مزرى، زبير بوقرة، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر و آليات تطويرها ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة الجزائر 2017- 2018 ص24

³محمود حسين الوادي محمد سمحان ، مرجع سبق ذكره ، ص20

المطلب الثالث التمييز بين الصيغ المشابهة للمشاركة :

لاشك أن عقود التمويل في المصارف الإسلامية عديدة ومتنوعة ، من خلال هذا المطلب سوف نحاول التمييز بين صيغة التمويل بالمشاركة عن الصيغ المشابهة لها أي تلك التي تتفق مع المشاركة حيث كونها تضم مالا وعملا، (وإن اختلفت أشكاله) من الأطراف ، ويتم إقتسام الناتج عن المشروع حسب قاعدة"الغنم بالغرم"

الفرع الأول : التمييز بين صيغة المشاركة وصيغة المضاربة¹.

- أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحده .
- في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين .
- المشاركة أصل أو جنس .
- المضاربة فرع أو نوع منها .
- المشاركة تبقى اليد في التصرف في مال الشركة لكل الشركاء .
- ترفع المضاربة يد رب المال عن التصرف في حالة وتضع عبء العمل كله في يد العامل ليكون صاحب حق في الربح بفضل ما يقدمه من الجهد .

الفرع الثاني : التمييز بين عقد المشاركة وعقد المزارعة²

يعتبر عقد المزارع من عقود المشاركات التي تطبق في القطاع الزراعي، لكن الملاحظ هو عدم تطبيق هذا العقد بصورة كبيرة من طرف المصارف الإسلامية . وقبل التمييز بين العقدين ، لابد من تبيان مفهوم عقد المزارعة . المزارعة هي دفع الأرض إلى من يزرعها ويعمل فيها والنتيجة بينهما وتحقق هذه الصيغة مصلحة الطرفين ، صاحب الأرض والمزارع .

فقد لا يقدر صاحب الأرض أو لا يرغب في زراعة أرضه والعمل عليها.

¹محمد محمود المكاوي ، البنوك الإسلامية ، المكتبة العصرية ، ط1 ، للنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية ، السنة ، 84
²زقاري أمال ، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية ، تبيارة العدد 4 جانفي 2018 ص38

وقد لا يجد العامل الزراع و الأرض التي يحتاجها لممارسة قدراته وخبرته وتحقيق دخل له.

اولا : أوجه الشبه بين عقد المشاركة وعقد المزارعة

حيث أن كلا العقدين منسب على تنمية المال بالعمل

1 بالنسبة للربح : يكون في المشاركة والمزارعة بحسب الإتفاق ، حيث يقسم الشركاء الربح المحقق بينهم ، ويقسم المزارع وصاحب الأرض المزرعة بينهما حسب النسب المتفق عليها مسبقا .

2 بالنسبة للخسارة : في المشاركة يتحمل الخسارة كل الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال ، وكذلك في المزارعة فيتحمل مالك الأرض خسارة منفعة أرضه ويتحمل المزارع خسارة جهده وعمله .

ثانيا : ولكن هناك فروق جوهرية تتمثل فيما يلي :

1 من حيث رأس المال: فرأس المال في عقود المشاركة عبارة عن نقود سائلة إما نقدية أو عينية وإذا كانت عينية يتم تقدير قيمتها بالنقود ، أما في عقد المزارعة فرأس المال المزارعة وهو قطعة أرض وبذور للزرع ومجهود المزارع .

2 من حيث أطراف العقد: في عقد المشاركة نجد المصرف الممول والشريك المستثمر ، أما في عقد المزارعة فهناك مزارع ومالك الأرض (قد يكون المصرف أو شخص آخر) .

3 من حيث التصرف: يحق لكل طرف في عقد المشاركة وإن لم يعمل التصرف كاملا في أمور الشركة أصالة نفسه ، أو نيابة عن غيره من الشركاء ، بينما في عقد المزارعة الإدارة محصورة بالطرف العامل (المزارع)¹.

¹زقاري أمال ,مرجع سابق ذكره , ص ص 30-38

الفرع الثالث : التمييز بين عقد المشاركة وعقد المساقاة

دائماً في مجال تمويل القطاع الزراعي ، نجد الشريعة الإسلامية قد إهتمت في باب المعاملات بالعقود الخاصة بهذا القطاع الهام ، وبالتالي فعقد المساقاة يعتبر من العقود الخاصة بالقطاع الزراعي . وقبل التمييز بين العقدين لابد أولاً من إعطاء مفهوم عقد المساقاة

❖ **المساقاة:** معاقدة على دفع الأشجار إلى من يصلحها ، بنصيب شائع معلوم من الأشجار وسميت بذلك

لأن أهمل الأعمال التي تصلح بها الأشجار هي السقي قال ابن قدامة :

"هي مفاعلة من السقي ، وسميت مساقاة لأن أهل الحجاز أكثر حاجة شجرهم إلى السقي ، لأنهم يستقون من الآبار"¹

وتسمى أيضاً المعاملة وبعضهم يسميها المعاملة في الثمار .

اولا : أوجه الشبه بين عقد المشاركة وعقد المساقاة:

حيث أن كلا العقدين منسب على تنمية المال بالعمل

1 بالنسبة للربح: يكون في المشاركة والمزارعة بحسب الإتفاق ، حيث يقتسم الشركاء الربح المحقق بينهم ،

ويقتسم الساقى وصاحب الأشجار الثمر الناتج بينهما حسب النسب المتفق عليها مسبقاً .

2 بالنسبة للخسارة: في المشاركة يتحمل الخسارة كل الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال، وأما

في المساقاة فيتحمل مالك الأشجار خسارة منفعة شجره ويتحمل الساقى خسارة جهده وعمله .

- **ثانيا : ولكن الفروق الجوهرية تتمثل فيما يلي:**

2 من حيث رأس المال: فرأس المال في عقود المشاركة عبارة عن نقود سائلة أما نقدية أو عينية وإذا كانت

عينية يتم تقدير قيمتها بالنقود ، أما في عقد المساقاة فرأس المال المساقاة هو الأشجار المثمرة ومجهود الساقى .

¹زقاري أمال، مرجع سبق ذكره ، ص 39

3 من حيث التصرف: يحق لكل طرف في عقد المشاركة وإن لم يعمل التصرف كاملاً في أمور الشركة أصالة عن نفسه ، أو نيابة عن غيره من الشركاء ،بينما في عقد المساقاة الإدارة محصورة بالطرف العامل (الساقى)¹.

¹زقاري أمال ,مرجع سابق ذكره , ص40

المبحث الثاني مؤشرات النمو في الاقتصاد الوطني :

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مدى تطور التنمية ومدى نجاح التخطيط الاقتصادي في تحقيق مختلف الأهداف المنشودة منها تحقيق الرفاهية للفرد ويمكن عرض أهم المؤشرات كمايلي :

المطلب الأول: أداء الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي¹

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الأداء الاقتصادي ويبقى الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم الطرق والسمة المميزة لقياس أداء الاقتصاديات الحديثة ، فعندما يرتفع نبتهج رغم ماينطوي عليه ذلك مخاطر جديدة،ولكن عندما ينخفض مستوى الناتج حتى ولو بمستويات ضئيلة تتابنا حالة خوف من الركود والكساد ونقوم باعتماد إجراءات تصحيحية .

وفي موضوع الأداء يوضح الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي وكذا متوسط نصيب الفرد منه في الفترة من سنة 2010 حتى 2018 ، ولتتبع التطور ثم حساب معدل التغير السنوي بالدولار الأمريكي الذي يعد الأكثر استقرار ودلالة ، وإعتبرت سنة 2010 التي عرفت إنخفاضا في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (-0.002) وكذا نصيب الفرد (-0.016) حيث تضاعفت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك ليصل إلى أكثر من ثلاث مرات (3.108) سنة 2018 ، وتضاعف نصيب الفرد 2.7 مرة في نفس السنة، ومن الطبيعي ملاحظة نمو في نصيب الناتج الفرد تتبع تغيرات معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي نظرا لطبيعة العلاقة بين المؤشرين .

¹خليفة مهدي ، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،
فاختصاصقندي وبنكي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهدي ، أم لبواقي ، سنة 2020-

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في الجزائر للسنوات (2010 - 2018):

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	1	0.002	1.036	1.236	1.558	1.882	2.241	2.448	3.108
نصيب الفرد من الناتج	1	0.016	1.005	1.183	1.464	1.74	1.945	2.187	2.73

المصدر : تم احتساب نسب التغير باستخدام إحصائيات التقرير العربي الموحد لسنوات 2010

حتى 2018

وما يمكن قوله إن هذا النمو مدفوعا بالنمو المرتفع لقطاعات الإنتاج المحلي الإجمالي لسلي خاصة الصناعات الإستراتيجية حيث ساهم إرتفاع سعر النفط خلال النصف الأول من 2010 إلى أعلى مستو له في زيادة إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع وبذلك إرتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي على طول الفترة الأخيرة .

وقد شهد قطاع الصناعات الإستراتيجية قفزة نوعية مقارنة بباقي القطاعات حيث مثل في المتوسط 45% من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة لهذا القطاع .

وقد أدى إرتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية إلى تراجع حصص بقية القطاعات رغم تسجيلها إرتفاعات في معدلات نموها ، ويأتي قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق يليه قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الزراعة والصيد والغابات ¹.

¹ خليفي مهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 67

أولاً : الإستهلاك .

يمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي حيث تتراوح نسبته إلى 40% بشقيه العائلي والحكومي وذلك رغم الزيادات التي عرفتها قيمة هذين المكونين إذا مات تكلمنا بالقيم وليس بالنسب .

في حين ننوه أنه تراوح نصيب الفرد من الإستهلاك الإجمالي في اليوم الواحد في حدود العشرة دولارات أمريكية .

ثانياً : الإنفاق الاستثماري والادخار.

سجل الإنفاق الإستهثمري نسبة 37 % سنة 2008 من الناتج المحلي الإجمالي هذا على الرغم من زيادة الإستهثم كقيمة عن باقي السنوات السابقة ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عوائد النفط وتسجيلها فوائض بالإضافة إلي تسجيل معدلات إدخار محلي مرتفعة قدرت سنة 2008 ب 57.7 % من الناتج المحلي الإجمالي .

ثالثاً : صافي الصادرات.

إرتفعت قيمة الصادرات في الجزائر حوالي 63435 م دولار سنة 2017 إلى 82580 دولار سنة 2008 كما صاحب ذلك في قيمة الواردات من 33528 م دولار سنة 2017 إلى 48032 م دولار وعلى الرغم من إرتفاع في قيمة الواردات التي صاحبة إرتفاع قيمة الصادرات، إلا أن الجزائر حققت فائضا في الميزان التجاري كما تحسنت تغطية الصادرات للواردات حيث سجلنا نسبة صافي الصادرات ب 20 % من الناتج المحلي الإجمالي¹

¹علي لزعر وعبد الحليم جدي , تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة المركز الجامعي سوق أهراس وجامعة 8 ماي 1945 قالمة , العدد 34 جوان 2013ص68

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي¹.

يعتبر معدل النمو الاقتصادي ، فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد حقق معدلات نمو إيجابية بعدما كانت سلبية قبل الإصلاحات وهذا مايبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (2) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1988-2007)

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنوات
1.1	4.1	3.8	0.9-	2.1-	1.8	1.2-	1.1	4.9	1.9-	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
3.1	2.7	5.1	5.2	6.9	4.7	2.1	2.4	3.2	5.1	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي /

المصدر: علي لزعر وعبد الحليم جدي ، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطع الألفية الثالثة مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة المركز الجامعي سوق أهراس وجامعة 8 ماي 1945 قالمة ، العدد 34 جوان 2013 ص 68

نلاحظ من الجدول تسجيل معدلات نمو سالبة سنة 1994 أي قبل الإصلاحات حيث انتقل من 0.9- % سنة 1994 إلى 3.8 % سنة 1995 ووصل إلى 5.1 % سنة 1998. وهذا نتيجة إنتعاش قطاع الصناعة ' والموسم الفلاحي

¹ سحنون فاروق ، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 2009 - 2010 صص 88 89

أما في سنة 1999 فقد إنخفض معدل النمو إلى 3.2 % ثم سنة 2000 إلى % 2.4 مقابل 2.1 % سنة 2001 حيث يرجع هذا الإنخفاض إلى عوامل خارجية :

المردود الفلاحي مرهون بالظروف المناخية ، (تساقط الأمطار)

قطاع المحروقات مرهون بأسعاره خاصة وإن الإقتصاد الجزائري يعتمد عليه بنسبة تفوق 95

وعودة معدل النمو الإقتصادي في الإرتفاع من 2.1 % سنة 2001 إلى 4.7% سنة 2002 و 6.9 % سنة 2003 ويرجع هذا الإرتفاع إلى أسعار النفط وعلى هذا فقط حقق الإقتصاد الوطني بعد الإصلاحات معدلات نمو تتراوح بين 1.1% إلى 6.9 % بعدما كان سالبا قبل الإصلاحات

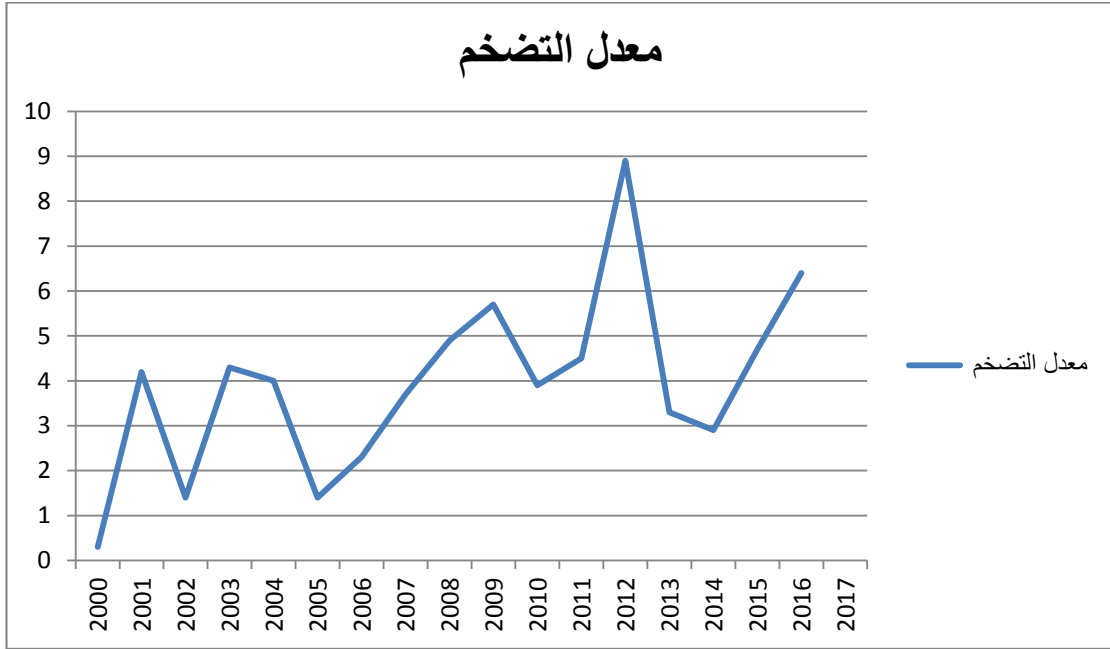
المطلب الثاني استهداف التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري:

الفرع الاول : معدل التضخم¹.

عرفت معدلات التضخم قيما منخفضة مع بداية الألفين ثم بدأت في الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت 6.4 عام 2016 ، والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)

¹ خليفي مهدي ، مرجع سابق ذكره ، ص 68

الشكل (1) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)



المصدر من إعداد الطالبة ، بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

وصل الإنخفاض في معدل التضخم إلى 0.3 % سنة 2000 كما أدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وتفسيرات أسباب إنخفاض معدل التضخم في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات ، إتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار ، تعديل أسعار الفائدة الحقيقية ، تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة ، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب ومصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط ، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبات في قيمها خلال الفترة كما يمكن تفسير عودة إرتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة ، نتيجة لإرتفاع نمو كتلة النقدية بسبب برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم ، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر وهي : التوسع في مكونات الإنفاق الكلي العام، الزيادة في التكاليف الإنتاج .

(والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور) وزيادة الكتلة النقدية ، حيث إرتفع معدل التضخم من 1.4 % عام 2002 إلى 4.3 % عام 2003 ثم انخفض فجأة عام 2005 إلى 1.4 % وقد استمرت معدلات التضخم في

الإرتفاع عدا عام 2010 أين انخفض هذا المعدل إلى 3.9 % بلغ 5.7 عام 2009 إلى أن بلغت مستوى 8.9 عام 2012 وفي سنة 2014 عرف معدل التضخم إنخفاضا حيث سجل 2.9 % مقابل 3.3 في 2013 وبعد هذا المعدل منخفضا مقارنة بتوقعات قانون المالية 2014 الذي إرتقب معدل التضخم بنسبة 3.9 % . وإن المنحني التنازلي مكسب للاستقرار النقدي . وذلك بفعل التسيير الجيد للسياسة النقدية ، ولكن سجل إرتفاعا سنة 2016 بمعدل 6.4 %¹.

الفرع الثاني : معدل البطالة

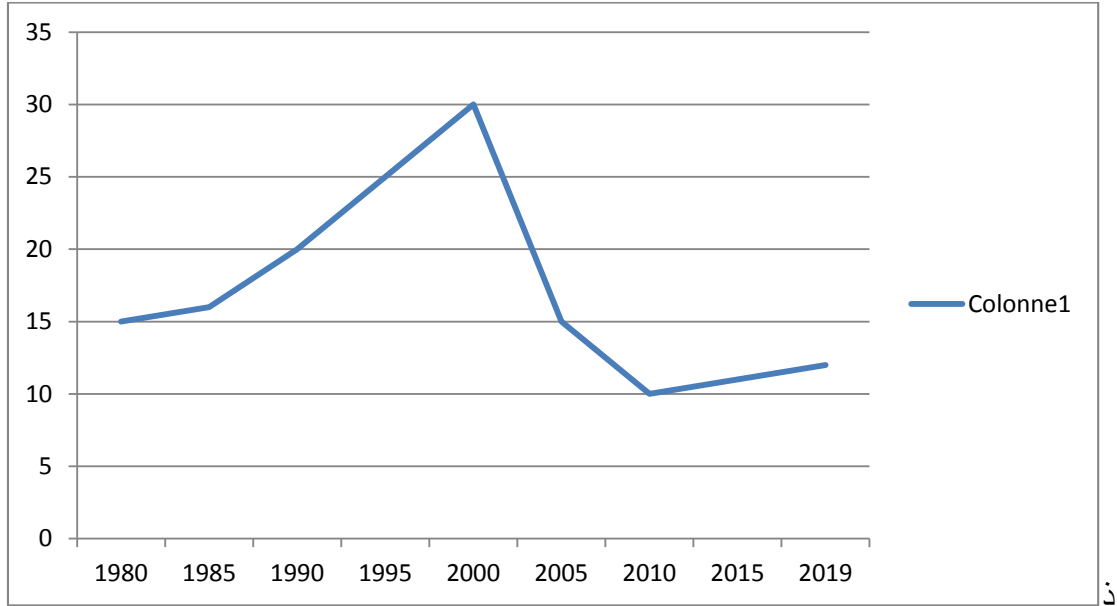
تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء غير أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية ليست واحدة، حيث أنها في كثير من الأحيان تكون لها آثارا مدمرة على مستوى النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في البلدان النامية .

أولا: تطور معدلات البطالة في الجزائر :

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد والشكل التالي يوضح ذلك

¹خلفي مهدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69

الشكل (2) الاتجاه العام لمعدل البطالة



المصدر : خليفي مهدي ، مرجع سبق ذكره ، 69

أن تتبع المحنى لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 يبين أن سوق العمل في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين :

1 المرحلة الاولى 1980-1999:

لقد تميزت هذه الفترة في بدايتها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، حيث تم خلق 561000 منصب شغل سنويا وهذا أدى إلى التخفيض الملحوظ في معدل البطالة طيلة الفترة 1980-1985 . ألا انه ابتداء من سنة 1986 ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر حيث انتقلت من 16.14% إلى 19.7% سنة 1990 لتصل 29.2 سنة 1999 أي بزيادة قدرها 9.5 ، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على أحداث المزيد من مناصب العمل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدها الدولة تحت مشروطة صندوق النقد الدولي ، حيث تم تسرح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994-1998 لاس، مما أدى إلى وجود قوة عمل تراكمت عاما بعد عام .

2 المرحلة الثانية 2000-2019:

في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 28.89% سنة 2000 الى سنة 2012 لتصل إلى 10.16% سنة 2014 وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية ، كما سمحت كذلك ببرامج الاستثمار الحكومي بانعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي ، وحيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة 2005-2010 (فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي) بحوالي 12.5 %/ليصل معدل البطالة غالى 11.2% سنة 2015 وينخفضالى 10.5% سنة 2016، إلى أن تصل إلى 12.5 % سنة 2019

المطلب الثالث ميزان المدفوعات ومؤشر الميزان الموازي :**الفرع الأول : ميزان المدفوعات.**

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى ، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ماتحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها إتجاه بقية دول، ويعرف ميزان المدفوعات على أنه ورقة إحصائية يسجل فيها كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، وميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الإقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة (سلع) ومعاملات غير منظورة (خدمات) وأتحويلات وحركة العمالة وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج . ولميزان المدفوعات أهمية في تقييم الحالة الإقتصادية في دولة ما حيث انه:

تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة وإقتصاديات العالم الخارجي ، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة .
يقدم المساعدة للدول لتحسين وضعها الاقتصادي .

يساهم في تقييم التأثيرات الإقتصادية العالمية على إقتصاد الدول .

يساعد على توقع الأسعار الخاصة بالصراف، يوفر بيانات إحصائية عن العمليات المالية الخاصة باقتصاد كل دولة¹.

الفرع الثاني : العجز الموازي .

العجز الموازي هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة ، والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل العجز من خلال الاقتراض ، مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي .

كما ينبغي التفريق بين عجز الميزانية والعجز العمومي ، فهذا الأخير أشمل من الأول لأنه يحوي فضلا عن العجز ، عجز صناديق التقاعد وصناديق الحماية الاجتماعية .

وأبضا لابد التمييز بين عجز الميزانية المتوقع والعجز الحقيقي ، فالأول يخص مشروع الميزانية التي تتقدم به الحكومة في قانون المالية إلى البرلمان ، وأما الثاني فهو حصيلة لتنفيذ الميزانية بعد نهاية السنة المالية¹.

¹جدي العربي وبوري محي الدين ،المؤشرات الكلية الاقتصادية في الجزائر في ظل الإصلاحات ،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي الجزائر العدد 03 ديسمبر 2017ص205

¹بودلال علي ، العجز الموازي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، العدد 06سبتمبر 2018 ص455

المبحث الثالث الدراسات السابقة والقيمة المضافة:

إن موضوع التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كالية لدعم الإقتصاد الوطني في الجزائر نال إهتمام كبير من قبل الباحثين الإقتصاديين ذوي الاهتمام بالإقتصاد الإسلامي، ونظرا لأهمية هذا الموضوع سوف نستعرض في موضوعنا مجموعة من الدراسات التي لها صلة بالموضوع بالإضافة إلى القيمة المضافة.

المطلب الأول الدراسات المحلية :

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الدراسات المحلية التالية:

1-دراسة عبلة لمسلم ، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006 .

يتناول موضوع هذا البحث إبراز الدور الاقتصادي للمشاركة في المصارف الإسلامية . وتهدف الدراسة إلى معرفة أثر ودور المشاركة في الإقتصاد من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان وعليه كانت نتيجة الدراسة بأنه لا يمكن الحكم على صيغة المشاركة المصرفية الإسلامية بالفشل ، في ظل ضعف تطبيقها في معظم المصارف الإسلامية، في ظل وجود عوائق في التجربة السودانية التي تعتبر تجربة ناجحة ، إذ تمكنت من نتائج جد إيجابية أبرزت من خلالها أهمية كبرى للمشاركة المصرفية في ظل قصر عمر هذه التجربة ، والذي يمتد إلي حوالي 20 عاما.

2-دراسة زبير عياش ، أمنة بومعزة ، فطيمة الزهراء فنازي ،تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني دراسة حالة بنكي البركة والسلام وهي عبارة عن مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 03 ، العدد 01، جوان 2020 ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر. حيث تمثلت إشكالية الدراسة: مامدى مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الإستثمار الوطني؟

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر والوقوف على دور البنوك الإسلامية في تمويل الإستثمار الوطني عن طريق دراسة حالة بنكي البركة والسلام . وذلك من خلال عرض

مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بقطاع الإستثمار وكذا التمويل المقدم له من طرف القطاع المصرفي الجزائري يبشقيه التقليدي والإسلامي ، وقد لخصت الدراسة إلى أنه على الرغم من تنوع إرتفاع حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية للزبائن والذي تشكل المؤسسات الجزء الأكبر منه إلا أن نسبة مساهمتها في تمويل الإستثمار تبقى ضعيفة ولا تتسم بالفعالية المطلوبة نتيجة لصغر حصتها السوقية من جهة وإعتماد هذه البنوك على صيغ المداينات بشكل أكبر من صيغ المشاركات من جهة أخرى .

3-دراسة بوشامي عبد القادر وسريدي احمد بعنوان دور المشاركات المصرفية في تمويل الاقتصاد الوطني جامعة الجزائر مجلة دفاتر المتوسط العدد1 جوان 2021 .

حيث تمثلت الإشكالية بعنوان البأي مدي يساهم التمويل بالمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني؟

يهدف هذا المقال إلى تبيان فعالية صيغة المشاركة في تمويل الإقتصاد الوطني و الإستفادة من التمويل الإسلامي لتنمية الإستثمارالوطني ، حيث إستعرض البحث المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالتمويل بالمشاركة وتوضيح المزايا الكامنة في هذه الصيغة التي يقدمها التمويل الإسلامي ، وإبرزا العوامل التي تحفز على ذلك وقد تم إجراء هذه الدراسة على بنك البركة ، لخص إلى أن هناك معوقات تحد من فعالية صيغة التمويل بالمشاركة للاقتصاد الوطني،والتي تعود جملة من العوامل أهمها طبيعة المصارف نفسها ، والمشاكل المرتبطة بالنظام التشريعي لتشجيع البنوك على التمويل بهذه الصيغة .

المطلب الثاني الدراسات باللغة العربية:

1-دراسة أبو الهيجاء الياس عبد الله رسالة دكتوراه 2007 تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن رسالة دكتوراه.

هدفت إلى دراسة واقع صيغ التمويل بأسلوب المشاركة،دراسة حالة الأردن ، وبيان مدى التزام المصارف الإسلامية في تطبيق هذا الأسلوب من التمويل ، ومخاطر التطبيق وإقتراح آليات للتغلب على تلك المخاطر . إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية عن حجم التمويل في المشاركة في البنك

الإسلامي للتمويل بالمشاركة نتيجة لإرتفاع درجة المخاطرة، والنتيجة السابعة التي قدمت ست آليات تطويرية لزيادة الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة.

2-دراسة عطية الجبيري ، سعد ميلاد 2019 ، معوقات تطبيق التمويل الإسلامي ، صيغة المشاركة ، في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي واجهت تطبيق صيغة المشاركة في مصرف الجمهورية في ليبيا من جهة نظر موظفيه ولتحقيق أهداف الدراسة استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ووزع على عينة حجمها (54) مفردة ، وتم تحليل بيانات الدراسة وإختبار فرضياتها من خلال تطبيق بعض أدوات التحليل الوصفي الأكثر ملائمة لطبيعة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وتم التوصل إلى بعض الاستنتاجات أهمها: وجود معوقات قانونية وتشريعية ، وإرتفاع مستوى المخاطر المصرفية لصيغة المشاركة ووجود نقص في كفاءة الموظفين وخرجت بعدد من التوصيات أهمها ضرورة توفر الإرادة الحقيقية لدى مصرف الجمهورية للتوسع في تطبيق صيغة المشاركة ، وإقامة البرامج التدريبية والاهتمام بالخطط الإستراتيجية من أجل تنمية مهارات وقدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة .والعمل على رفع كفاءة الخبرات البشرية وتأهيلهم بشكل يتلاءم مع متطلبات صيغة المشاركة .

3-دراسة نور الدين الكواملة (2006) المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة البنك الإسلامي الأردني نموذجاً .

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى التكيف الصحيح لهذا العقد،ومن ثم استنباط حكمه الشرعي ولخصت الدراسة إلى أن عقد المشاركة المتناقصة متقلب بين تكييفين شرعيين عقد المضاربة، وشركة عقد ، وأن عقد المشاركة المتناقصة إذا توافرت فيه ضوابط وشروط فيكون خالياً من كل ما أثير حوله من شبهة القرض بفائدة، وشبهة بيع العينة ، وشبهة بيع الوفاء ، والوعد المضاف إلى المستقبل ، كما لخصت الدراسة إلأن للمشاركة المتناقصة ميزات من أهمها : تحقيق عدالة التوزيع ، والمساهمة في التنمية الإقتصادية بين الأفراد.

القيمة المضافة:

من خلال اطلعنا على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة تبين أنها ركزت على كيفية تأثير صيغة المشاركة على الإقتصاد الوطني وبعضها ركز على آليات التمويل بالمشاركة ومدى إعتماها في المصارف الإسلامية وبعضها ركز على المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة من خلال هذه الدراسات توصلت إلى نتائج متنوعة نذكر منها معوقات تحد من فعالية صيغة التمويل بالمشاركة :

نسبة مساهمتها في تمويل الإستثمار تبقى ضعيفة ولا تتسم بفعالية المطلوبة نتيجة لصغر حصتها السوقية من جهة وإعتما البنوك على المداينات بشكل أكبر من صيغ المشاركات .

طبيعة المصارف نفسها والمشاكل المرتبطة بالنظام التشريعي بتشجيع البنوك بالتمويل بهذه الطريقة ارتفاع مستوى المخاطر المصرفية لصيغة المشاركة ونقص كفاءة الموظفين ونذكر أبرز التوصيات المتمثلة في ضرورة توفير الإرادة الحقيقية للتوسيع في تطبيق صيغة المشاركة .

رفع كفاءة الخبرات البشرية وتأهيلهم بشكل يتلاءم مع صيغة المشاركة .

تحقيق عدالة التوزيع والمساهمة في التنمية الاقتصادية بين الأفراد.

تشجيع ودعم هذا النمط من المشاركة .

وأهم ما جاء في دراستنا أننا حرصنا على حث البنوك التقليدية الجزائرية لتطبيق نظام التمويل الإسلامي وخاصة بصيغة المشاركة لما يعكسه على الإقتصاد الوطني من ايجابيات وتطورات ونأمل من الدولة إلى وضع قانون نقدي مصرفي خاص بالصيرفة الإسلامية في السنوات القادمة و إصدار الصكوك الإسلامية ووضع عولمة للصيرفة الإسلامية وذلك من خلال توسيع الخدمات عبر الانترنت من أجل تسهيل إستثمار الأموال المكتتزة للأفراد المسلمة وتوسيع مجال القروض وخاصة في مجال العقارات والسيارات .. الخ

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تناولنا الأدبيات النظرية والتطبيقية للتمويل الإسلامي بصيغ المشاركة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية متطرقين لمفاهيم مختلفة للتمويل الإسلامي وأهميته وأنواعه وخصائصه ومبادئه ومختلف صيغه والتميز بين الصيغ المشابهة للمشاركة وإبراز دور المشاركة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية وفحصنا مجموعة من الدراسات السابقة واستخرجنا القيمة المضافة .

ومن هنا يتضح أن التمويل الإسلامي بصيغته المشاركة قاعدة لإنطلاق العديد من الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تنمية المجتمع من أجل غد أفضل في ظل الدين الإسلامي والشريعة السمحاء للاتفات إلى المصالح والمقاصد.

الفصل الثاني: دور صيغ التمويل
الإسلامي في لدعم الاقتصاد
الوطني في الجزائر

تمهيد:

تعتبر البنوك الإسلامية من بين أهم مؤسسات التمويل الإسلامي، التي تساهم التمويل في منح مختلف التمويلات وتطرح أمام المتعاملين البديل الشرعي في التمويل بدلا من البنوك التقليدية، باستعمال مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية المعتمدة في الجزائر .

ومن خلال ذلك سنتطرق في هذا الفصل الثاني بعنوان: دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الوطني في الجزائر.

تم تقسيمه إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول: البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر.

المبحث الثاني : مساهمة الصيرفة الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر .

الفصل الثاني: التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني في الجزائر

المبحث الأول صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي في الجزائر ، وهو يحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية خاصة في مجالي التمويل والإستثمار، وسنتطرق في هذا المبحث على بنك البركة وبنك السلام في الجزائر والتطورات التشريعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر

المطلب الأول البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر :

سنتطرق في هذا المطلب حول نشأة بنك البركة الجزائري ، وهيكلة التنظيمي والخدمات التي يقدمها ، وأهدافه وأهم تمويلاته .

الفرع الأول : نشأة بنك البركة الجزائري

تأسس بنك البركة الجزائرية في مارس 1990 وتم إفتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 وبدأ نشاطه فعليا في الفاتح من سبتمبر 1991 ويعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي تأسس علي ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أبريل 1990 وهو أول بنك ساهم في رأس ماله شركاء خواص وأجانب في نفس الوقت يتمثلون في مجموعة البركة السعودية والشريك الثاني هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وذلك بنسبة 50% كل واحد منهما ويتوفر البنك حاليا على فروع وهي: فرعين بالجزائر العاصمة وفروع في كل المدن التالية:

البليدة ، وهران، تلمسان ، غرداية ، سطيف ، قسنطينة ، باتنة ، وعنابة، ويتميز البنك بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقواعد العمل المصرفي الإسلامي المبينة على تجنب الربا أخذاً و إعطاء ، كما يخضع بنك البركة الجزائري لأوامر البنك المركزي الذي يعامله كباقي البنوك التجارية وذلك بالإحتفاظ باحتياطي نقدي بنسبة معينة من ودائعه ، غير أنه يسمح له بالعمل في المجال غير النقدي كالمتاجر في المعدات والآلات مما يتماشى مع طبيعة نشاطه

الجدول : (3) رأسمال بنك البركة الجزائري وملكيته .

المساهم	النسب السابقة	النسب الحالية
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50%	44%
مجموعة البركة المصرفية	50%	56%

المصدر : حسين بلعجوز مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر بدون طبعة ، 2009 ، ص186

الفرع الثاني : التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

إن الهيكل التنظيمي يختلف من منشأة إلى أخرى وفق طبيعة وحجم المنشأة ، نظرا لعدم وجود هيكل نموذجي يصلح لجميع المنشآت ، ويتوقف شكل الهيكل التنظيمي في البنوك الإسلامية على عدة إعتبارات أهمها مبدأ الشريعة الإسلامية، والمحيط الخارجي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات المصرفية ، والهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري يختلف نسبيا عن الهياكل التنظيمية للبنوك الأخرى العاملة في الجزائر ، باعتبار بنك البركة الجزائري بنكا إسلاميا، حسب ما ينص عليه العقد التأسيسي للبنك ، وحسب الشكل الذي يمثل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري ، فإنه يتكون من:¹

▪ **مجلس الإدارة** : يعتبر مجلس الإدارة قمة الهرم التنظيمي للبنك ، حيث يرجع له الفضل في رسم الأهداف ووضع السياسات العامة في إتخاذ القرارات الهامة ، ووضع الاستراتيجيات العامة لتحقيق الأهداف .

▪ **المدير العام** : الذي يسهر على إدارة وتسيير البنك ، وفق ما يحدده مجلس الإدارة، وتساعده في هئتين هامتين هما التدقيق الداخلي المفتيشية العامة ، ومعاونة ثلاث مدراء مساعدين

المدير العام المساعد الأول : ويقوم بالإشراف على ثلاث مديريات أساسية وهي :

- مديرية التمويل .
- مديرية التسويق والشؤون الخارجية .
- مديرية الشؤون القانونية .

المديرية المساعدة الثاني : ويقوم بالإشراف على ثلاث مديريات أساسية وهي :

- مديرية المحاسبة والخزينة .
- مديرية الإدارة العامة .
- مديرية الإعلام الآلي والنقدي .

المديرية المساعدة الثالث :

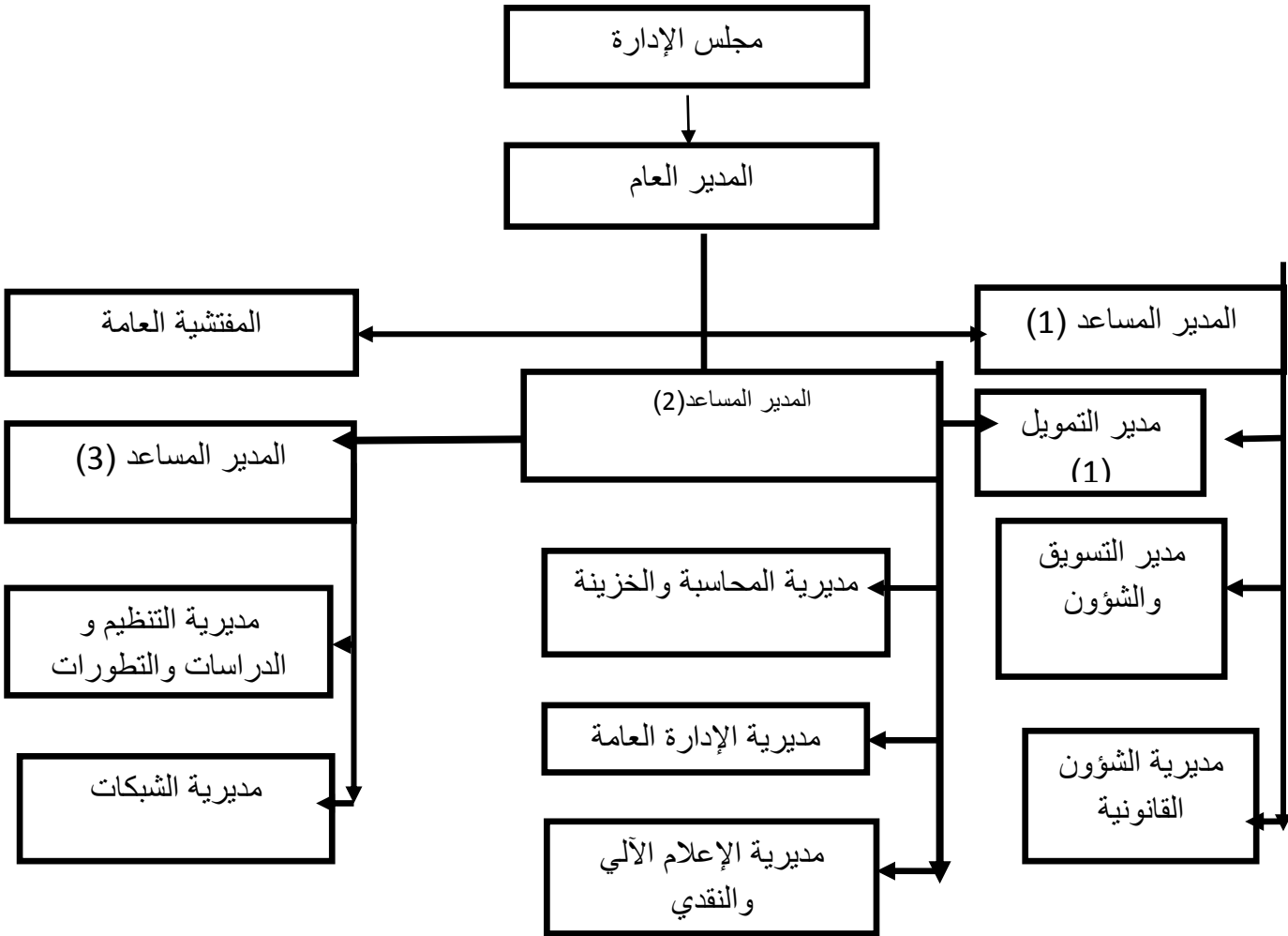
ويقوم بالإشراف على مديرتين أساسيتين هما :

- مديرية التنظيم والدراسات والتطوير .

¹حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية ، دراسة مقارنة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر بدون طبعة ، 2009 ، ص186

▪ مديرية الشبكات .

الشكل (3): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



الفرع الثالث : الخدمات التمويلية التي يقدمها بنك البركة الجزائري¹.

يقدم بنك البركة الجزائري لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية و في مجال الودائع يفتح البنك للأفراد والمؤسسات الحسابات التالية:

أولا : حسابات الودائع تحت الطلب . تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري ، لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة .

¹ حسين بلعجوز ، مرجع سبق ذكره ، 189

ثانيا : حسابات التوفير أو الادخار . تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد ادني من الرصيد لا يقل عن 2.000 دج ويمنح صاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، ويكافأ الحساب على أساس الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك .

ثالثا : حسابات الاستثمار المخصص . هي حسابات تمكن أصحابها من إستثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختارونها ، وتكون معرفة لديهم .

رابعا : حسابات الاستثمار المشتركة (غير المخصص) . وتستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشاركة .

تتصل حسابات الإستثمار على أرباح وفق نسب يتفق عليها مسبقا. كما لا يقل رصيدها عن حد ادني هو 10.000 دج وسهم كل وديعة في الأرباح بحسب : مبلغها ومدة إيداعها ونسبة الربح الشائعة العائدة إليها، ويبين الجدول التالي طريقة توزيع الربح:

الجدول (4)نسب توزيع الأرباح بين المودعين وبنك البركة الجزائري :

نوع الحساب	حصة الوداع	حصة البنك
حساب الادخار	% 65	% 35
حساب الإستثمار المشترك	%67	%33
	% 68	%32
	%70	%30
	%72	%28
	%74	%26
	%76	%24
	%78	%22
	%80	%20

المصدر : حسين بلعجوز ، مرجع سبق ذكره ص190

الفرع الرابع : الصيغ التمويلية المعتمدة في بنك البركة الجزائري .

لأسف أن بنك البركة الجزائري لا يقدم قوائم مالية توضح التمويلات والموارد حسب الصيغ التمويلية ، هذا ما يدفعني إلى عرض أهم هذه الصيغ وكيفية تطبيقها من قبل البنك من خلال مايلي¹:

أولاً : صيغة المرابحة

تعد من أهم الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري في تقديم مختلف خدماته المصرفية وذلك لما تتمتع به من قبول عند المتعاملين وكونها الأكثر أماناً للبنك .

ويعرف البنك صيغة المرابحة على أنها "عملية البيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع .

ثانياً صيغة المشاركة:

تعتبر صيغة المشاركة من أقل الصيغ المعتمدة في بنك البركة الجزائري، وذلك نظراً للمخاطر الكبيرة التي ترافقها عند تطبيقها ، وفي حالة اعتمادها فإن البنك يكون حذراً لأقصى درجة ويطلب ضمانات كبيرة لتغطية مخاطرها ، وقد عرف بنك البركة الجزائري المشاركة على أنها : أن يشارك المصرف في تمويل مشروع بصفة مستمرة ، ويقبض دوريات حصة من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع .

ثالثاً صيغة المضاربة :

تعد المضاربة من أساليب التمويل في بنك البركة الجزائري ، وهو يعرفها على أنها : طريقة خاصة للمشاركة التي يقدم من خلالها البنك رأس المال . والعميل أو المضارب المهارة . وتوزع الأرباح المحققة بتكامل هذين العاملين بين البنك وشريكه بنسب متفق عليها، غير أنه يتحمل البنك وحده الخسارة في حدود الأموال المقدمة ، ويتم تطبيق صيغة المضاربة من طرف البنك بنفس طريقة تطبيق عملية المشاركة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الأوجه الخاصة . فتوزيع الأرباح لا يكون إلا بعد تسديد الفعلي لرأس مال المضاربة . كما يمكن إبرام عقد مضاربة جماعية مع أكثر من شريك .

رابعاً : صيغة الاستصناع .

يشبه الإستصناع عقد المقاولة وذلك كما تضمنته المادة 594 من القانون المدني الجزائري ، وتعتبر هذه الصيغة من أهم طرق التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة الجزائري ، ويتم تطبيق هذه الصيغة وفق الحالتين التاليتين تمويل إنجاز منقول أو عقار بطلب من العميل وأيضاً البنك أو تمويل إنجاز مشروع بإطار صفقة عمومية ،

¹ سعيدي خديجة ، صيغ التمويل الإسلامي كإلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر بنك البركة نموذجاً ، مجلة المشكاة في

الاقتصاد والتنمية والقانون جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، المجلد 01 ، العدد ، 06 السنة 2017 صص 190-191

خامسا : صيغة السلم. ويعرفه بنك البركة الجزائري كما يلي : السلم هو عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع ويتدخل البنك بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا .

الفرع الخامس : أهداف بنك البركة الجزائري.

والتي تتمثل في¹ :

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تطبيق نظام اقتصادي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومتفق على مقتضيات العصر، وذلك بتغطية مختلف الإحتياجات الاقتصادية في مجال الخدمات المصرفية وأعمال التمويل و الإستثمار المنظمة على أساس غير ربوي وبذلك يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في :

- تطوير وسائل إجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الإستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي
- توفير التمويل اللازم لسد إحتياجات القطاعات المختلفة ، لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية .
- تشجيع الادخار الفردي والمؤسسي وتوجيه الموارد نحو الاستثمار .
- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية المشروعة، مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين .
- إنشاء وتطوير نماذج مالية مصرفية متفقة مع الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب .
- تطوير أشكال التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات ، خاصة في مجال التبادل المعلومات وتطوير أفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية .

الفرع السادس : ابنك السلام الجزائري.

اولا : تعريف بنك السلام الجزائري:

بنك السلام هو بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ،ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم إعتقاد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة .

إن مصرف السلام يعمل وفق إستراتيجية واضحة، تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين والمستثمرين².

¹ هشام بن عزة ، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة بنك البركة الجزائري ' مذكرة نيل

شهادة الماجستير الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، 2011-2012 ، ص190

² [https:// www ,absalamalgeria ,com](https://www.absalamalgeria.com) تاريخ الاطلاع 22مارس2023 الساعة 19:00

ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري :

يلعب الهيكل التنظيمي لمصرف السلام ، الجزائر دورا أساسيا في توضيح مستويات المسؤولية داخل البنك وفي هذا الفرع سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري .

1 مجلس الإدارة :

ويأتي في المقام الأول ويعمل على تحديد التوجيهات الاستراتيجية للمصرف بكل احترافية من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه المسطرة ، حيث يعتمد على مجموعة من الوثائق والأنشطة التي تضبط نشاط المصرف منها :

ا - النظام الداخلي لمجلس الإدارة .

ب-ميثاق الإدارة والصلاحيات المعتمدين بتاريخ 15 أكتوبر 2015 .

ج-إستراتيجية المصرف 2019-2021 التي إعتمدها بتاريخ 13 ديسمبر 2018 .

د- السياسة الائتمانية وسياسة مخاطر السيولة والتشغيلية ومخاطر الامتثال التي تم اعتمادها في ديسمبر 2015 .

2 الإدارة التنفيذية :

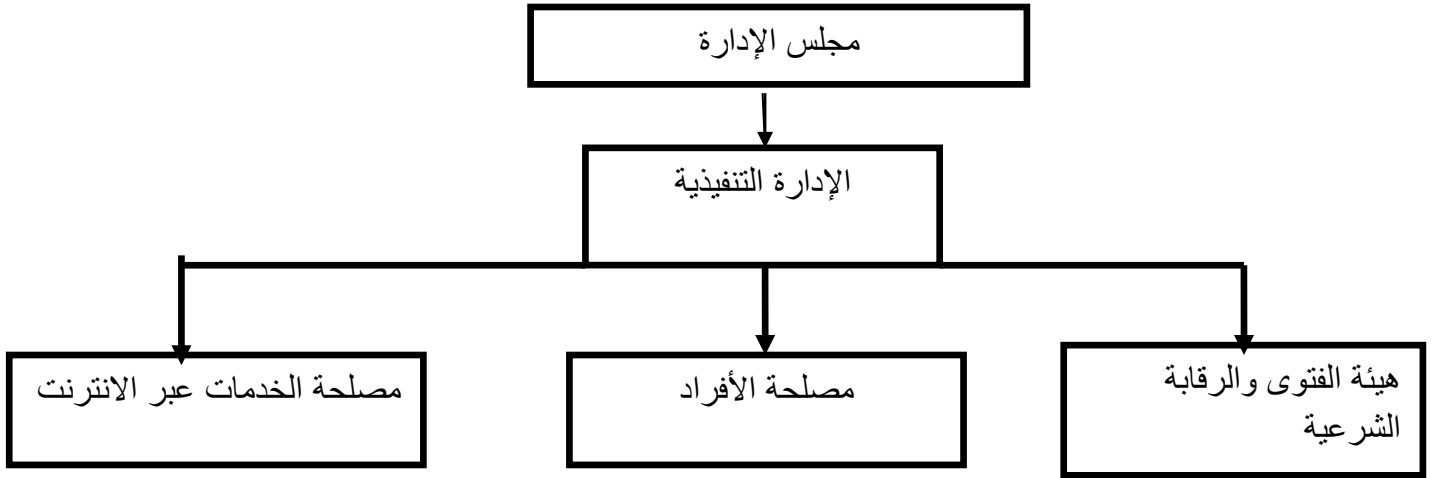
وتأتي في المقام الثاني وتتكون من:

ا-**هيئة الفتوى والرقابة التشريعية :** وتشكل من كبار علماء الشريعة الإسلامية والإقتصاد ممن لهم الإلمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم في مجلس الإدارة بموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف، وهي المسؤولية الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها مع معامليه ، والقيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية .

ب-**مصلحة الأفراد:** ويقدم المصرف السلام الجزائري سواء للأفراد أو الشركات خدمات تتوافق ومعايير مصرفية معاصرة وتقنيات مبتكرة تتمثل في السلام المباشر ، خدمة الإعتماد المستندي، سمارت بنكنغ...الخ

ج-**مصلحة الخدمات عبر الانترنت :** وتتمثل في بطاقة الدفع الالكترونية "امنة"بطاقات الدفع الدولية فيزا.....الخ¹

الشكل رقم (4) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك السلام -الجزائر-



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمصرف [https:// www ,absalamalgeria ,com](https://www.absalamalgeria.com)

ثالثا : الخدمات التي يقدمها بنك السلام الجزائري .

مصرف السلام مصرف يضمن للفرد تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح خدمات فعالة وسريعة من:

-وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية ، التعهدات وخطابات الضمان البنكية
-مصرف السلام يضع حلول أمنة من أجل تنمية رأس المال و إستثمار فائض السيولة وذلك من خلال :

- إكتتاب سندات لإستثمار .
- توفير دفتر التوفير .
- بطاقة التوفير .
- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي .
- الخدمات المصرفية عن بعد السلام المباشر .

رابعا : صيغ التمويل في بنك السلام الجزائري.

يمارس بنك السلام الجزائري كل من صيغ التمويل التالية : المرابحة ، الإجارة، البيع بالتقسيط للأفراد، المشاركة ، المضاربة¹.

1 المرابحة: هي عملية المصرف لسلمة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة، و وعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها ، مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن التكلفة مضافا إليها مشاريع موعود به من المتعامل .

2 الإجارة: هي عقد بين المصرف والمتعامل ، يؤجر المصرف بمقتضاها عبئا موجودة في ملك المصرف ، عدد التعاقد موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي على نوعان:

¹[https:// www ,absalamalgeria ,com](https://www.absalamalgeria.com) تاريخ الاطلاع 20مارس2023 الساعة 22:00

- أ - إجارة المنتهية بالتملك : وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة
 ب - إجارة تشغيلية : وهي التي تعود فيها العين المؤجرة نهاية مدة الإجارة .

3 البيع بالتقسيط للأفراد:

هو بيع السلعة بثمن مؤجل ، يسدد على فترات متفرقة ، يقوم المصرف بتسليم السلعة المتفق عليها إلى العميل في المال، مقابل تأجيل سداد الثمن ، إلى وقت محدد وغالبا ما يتم سداد المبلغ المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات وأقساط، إذا تم سداد الثمن على دفعات منذ البداية يسلم الشئ المباع مع إنتقال الملكية في نهاية فترة السداد

4 المشاركة : هو عقد بين طرفين أو أكثر، حيث يقدم كل منهما حصة مالية والربح يوزع بينهما حسب الإتفاق والخسارة على حسب نسبة المشاركة .

5 المضاربة: هو عقد بين طرفين من خلاله صاحب العمل يدفع مبلغ من المال للمضارب للمتاجرة به، مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما اشترطا.

6 البيع الأجل :

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو الآلات ومعدات بناء على طلب المتعامل ، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل ومن ثم ليس في العملية بيع المال يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليها ليبري إذا كان مطابقا لما وصف .

ومنه البيع الأجل هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل ، وقد يكون

أ - الدفع جملة واحدة او على أقساط:

هو عقد بين المتعامل وهو البائع ، والمصرف وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجل مقابل إستلام المبيع مؤجل على أن يكون المسلم فيه (المبيع) مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم¹

¹ https:// www ,absalamalgeria ,com تاريخ الاطلاع في 22 مارس 2023 علي الساعة 22:00

المطلب الثاني التطورات التشريعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر

لاشك أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتطلب إطارا قانونيا وتنظيميا يشجع على الإستثمار في مختلف المنتجات الإسلامية ، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق للإطار التشريعي الذي يدعم التمويل الإسلامي في الجزائر

الفرع الاول : النظام رقم 18_02 المتعلق بالمالية التشاركية . بمقتضى النظام رقم 02/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018

يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التساهمية" والتي لا تقضي إلى قبض أو دفع فوائد ربوية ، وتتمثل هذه المنتجات في كل من المرابحة ، المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، الإستصناع و السلم إضافة إلى الإبداع في حسابات الإستثمار وضوابط فتح الشبايبك الإسلامية في البنوك التقليدية.

وتعتبر هذه الخطوة بادرة من السلطات الجزائرية ، تظهر من خلالها رغبتها في دمج المؤسسات المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري ، فوجود نظام شرعي يساعد هذه المؤسسات على أداء أدواتها التنموية والاقتصادية وفق طبيعتها وخصوصيتها وشروطها الشرعية¹

الفرع الثاني : النظام رقم 20_02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد

ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية : الصادر في 15 مارس 2020 حيث الغي هذا النظام كل أحكام النظام رقم 02_18² وقد تم توضيحه في 23 مادة ، حيث عرف القانون العمليات البنكية وحدد منها المرابحة والمشاركة والمضاربة و الإستصناع والسلم حسابات الودائع ، أو الودائع في حسابات الإستثمار وكما وضع ضوابط على تسويق المنتجات المالية الإسلامية .

¹ زبير عياش، فطيمة فنازي، طلال عباسي، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك السلام الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الإستثمار في بيئة الأعمال رؤية إسلامية، جامعه العربي التبسي، تبسة يومي 12 بنك:

و 13 نوفمبر 2019 ، ص 5

² عبد الكريم غندوز ، سفيان حمدة فغلول ، الصناعة المالية الإسلامية ، بدول المغرب العربي الواقع والأفاق، صندوق النقد العربي ،

بون جهة النشر ، العدد 2020 ، ص 31

تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاها إلي طلب ترخيص من بنك الجزائر³ للحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الإسلامية إنشاء هيئة رقابية الشرعية تتكون من الهيئة من ثلاث أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة⁴

الفرع الثالث : النظام 02/20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة الصيرفة الإسلامية وقاعدة ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات .

أتاح قانون 02/20 للبنوك الإسلامية والبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية ، شرط أن يكون الشباك مستقلا من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة كما يجب أن تكون حسابات العملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى والنوافذ الإسلامية عبارة عن كيان مالي مملوك لبنك تقليدي ، مستقلة في نشاطات البنك الأم ، تقوم بجذب الودائع وإستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابة هيئة شرعية مختصة¹

المبحث الثاني دور التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة في دعم الاقتصاد الوطني في الجزائر :

يتجلى التمويل الإسلامي من خلال المصارف الإسلامية المعتمدة في الجزائر بصيغها وأثرها على الإقتصاد الجزائري وهذا ما سوف نستعرضه في هذا المبحث

المطلب الأول :دعم بنك البركة التنمية الاقتصادية في الجزائر²

صور إستخدام الأموال في بنك البركة:

يقدم بنك البركة خدمات مصرفية متعددة حيث تعتمد على مجموعة من الأدوات للتمويل الإسلامي التي يمكن من خلال الجدول الموالي:

³http :www ,bank-of-algeria ,dz تاريخ الاطلاع 23 مارس 2023 على الساعة 23:00

⁴عبد الكريم احمد غندوز ، سفيان حمدة فغلول ، مرجع سبق ذكره ، ص32

¹سندس ربحان باهي ، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية ، دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات ، ماليزيا ، بريطانيا ،

نيجيريا ، الجزائر) مذكرة ماستر ، ادارة مالية ، جامعة ام البواقي ، 2017-2018 ص44

²دغوش العطرة ، التمويل الاسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري ،(بنك البركة الاسلامي بين الواقع

والمأمول) ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 48 سبتمبر 2017 ص653,652

الجدول رقم(5) بعض صيغ التمويل الإسلامي لدى بنك البركة الجزائري :

الصيغ التمويلية طبيعية التمويل	المرابحة	الاعتماد الإيجاري الإيجار المنتهي بالتملك	السلم	الإستصناع	مشاركة
تمويل الاستغلال	التمويل المسبق للتصدير		التمويل المسبق للتصدير		
	تمويل صفقة مرهونة		تمويل صفقة مرهونة		
	تمويل ديون ناشئة		تمويل ديون ناشئة		
	تمويل السلع لإعادة البيع على حالتها		تمويل السلع لإعادة البيع على حالتها		
	تمويل المواد الأولية والسلع النصف مصنعة		تمويل المواد الأولية والسلع النصف مصنعة		
			التمويل بالاعتماد		
تمويل الاستثمار	التمويل الكلاسيكي للاستثمارات		التمويل الكلاسيكي للاستثمارات	التمويل الكلاسيكي للاستثمارات	التمويل الكلاسيكي للاستثمارات
	تمويل شراء عقار جديد		تمويل شراء عقار جديد		
تمويل شراء عقار			تمويل البناء الذاتي		
			تمويل أشغال توسيع مسكن		
			تمويل أشغال التهيئة		

من خلال الجدول السابق وجد الباحثان أن بنك البركة يستند في نشاطها المصرفي على مختلف الصيغ التمويل الإسلامي، كما أنه يمول مختلف المشاريع الاقتصادية من تمويل الإستغلال وتمويل الإستثمار إضافة إلى فتحه المجال لتمويل شراء العقار نظرا لزيادة الطلب من قبل المجتمع الجزائري على هذا النوع من التمويلات، فنلاحظ

من الجدول السابق أن بنك البركة يعتمد على صيغة المرابحة والسلم لتمويل عمليات الاستغلال ، بينما يعتمد على جل الصيغ التمويلية لتمويل المشاريع الاستثمارية ، وتبقى صيغة الإجارة أو الإعتماد الإجاري الصيغ التمويلية الإسلامية التي تتماشى مع عملية شراء عقار نظرا لكونه يدرج ضمن التمويلات الطويلة الأجل.

الجدول رقم (6): حجم التمويلات لمختلف الصيغ الإسلامية لبنك البركة الجزائري لفترة 2013-

2016

الوحدة : مليون دج

2016		2015		2014		2013		
25595	%9.01	17992	%8.16	18302	%6.48	3214	8	المرابحة
2480	%0.87	418	%0.18	222	%0.07	166		المشاركة
39339	%13.87	28000	%12.70	31183	%11.05	2431	7	السلم
3123	%1.10	3020	%1.37	2472	%0.87	3635		الإستصناع
213513	%75.16	170951	%77.57	115074	%40.76	8353	9	الإجار الاعتماد الإجاري
284050	%100	220381	%100	282327	%100	1438	05	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا دغنوش العطرة التمويل الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري ،(بنك البركة الاسلامى بين الواقع والمأمول) ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 48 سبتمبر 2017 ص654

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول السابق، يتبين لنا تزايد نشاط التمويل الإسلامي لبنك البركة على مدى الفترة المدروسة ،وهذا دليل على زيادة التوجه نحو هذا النوع من التمويل وكذا تلبية هذه الصيغ التمويلية للعديد من المشاريع التي تتماشى مع متطلبات المجتمع الجزائري ،كما أننا لانسى أن الطابع الإسلامي البعيد عن الربا أصبح من بين المتطلبات الأساسية التي يشترطها طالب التمويل من البنك . كما أن صيغة التمويل بالإجارة أخذت الحجم الأكبر في قيمة التمويلات نظر لكون هذه الصيغة توجه لتمويل مشاريع عقارية تتطلب أموال كبيرة لتغطيتها ،أما باقي الصيغ التمويلية فنجد أن صيغة المرابحة والسلم هما الأكثر اعتمادا في بنك البركة خاصة مع التوجه

الجديد لقروض الإستهلاك الذي سمحت الدولة الجزائرية لطرحة في السوق الجزائري وهذا تشجيعا للمنتجات المحلي(شراء سيارات) .

المطلب الثاني: دعم بنك السلام التنمية الاقتصادية في الجزائر

يقوم مصرف بنك السلام بتقديم العديد من التمويلات لمختلف الأفراد والمؤسسات تتجلى فيمايلي :

مؤشر إجمالي التمويل لبنك السلام خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019

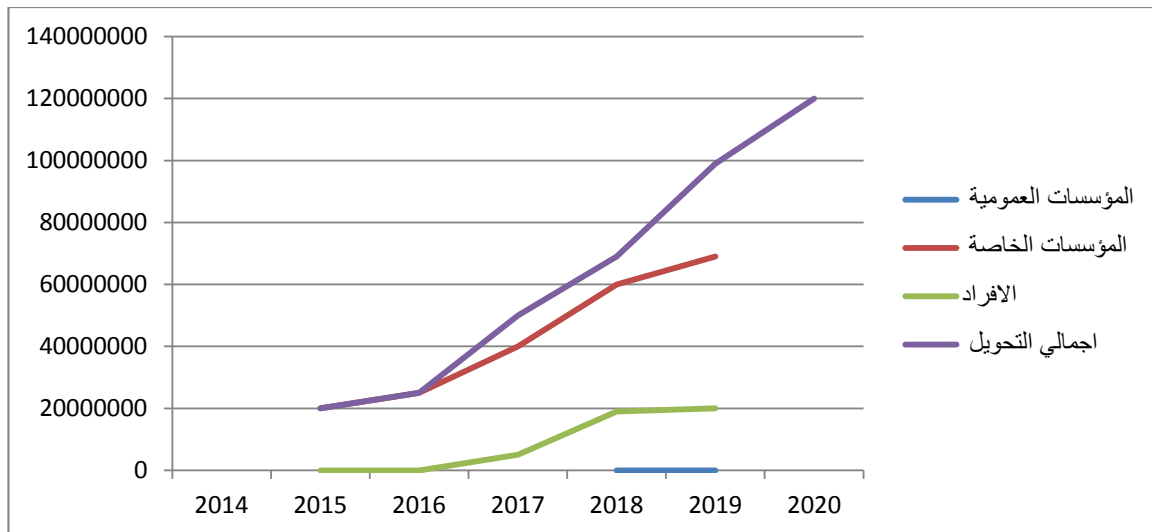
الجدول رقم (7) يمثل إجمالي أرصدة التمويل لبنك السلام خلال الفترة الممتدة ما بين

2015 و2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة	23038246	30304461	42408890	61544054	75826463
المؤسسات العمومية	-	-	-	9368	14352
الأفراد	92031	541526	5030143	13786184	19741765
إجمالي التمويل	23130277	30845987	47439033	75339606	95582580

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير مصرف السلام لسنوات الدراسة انظر الملحقات رقم 1 و2 و4

الشكل (5) يوضح إجمالي أرصدة التمويل لبنك السلام ما بين 2015 و2019



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (7)

من خلال الشكل (4) نلاحظ أن البنك قام بتمويل المؤسسات العمومية إلا خلال سنتي 2018 و2019 بقمتي 9368 دج و14352 ولتداعيات إنهيار أسعار البترول هذا راجع هاتين السنتين، الأمر الذي أثر على إيرادات الخزينة العمومية مما دفع بالدولة إلى الإعتماد على التمويل الغير التقليدي .

أما بالنسبة إلي المؤسسات الخاصة فقد فاقت تمويلاتها إلي 20000000 دج الى أن بلغت ذروتها سنة2019حيث بلغت 75826463 دج، في حيث تمويلات الأفراد لم تفق 10000000 دج، إلا في سنة 2018 و2019 حيث بلغت 13786184 و19741765 على التوالي.

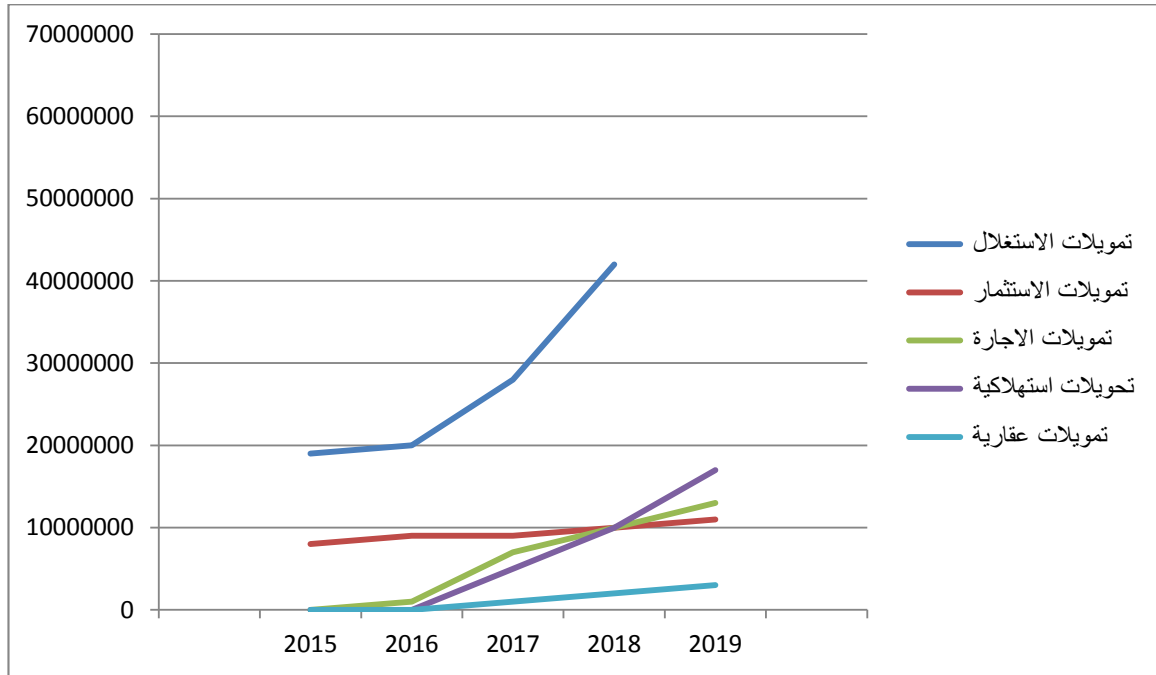
2- مؤشر التمويل المقدم من طرف بنك السلام للأفراد والزبائن خلال الفترة 2015 و2019

الجدول (8) يوضح أشكال التمويل المقدم من طرف بنك السلام للأفراد والزبائن

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
تمويل الإستغلال	16567805	20169054	27143656	42244302	53168392
تمويل الإستثمار	6430485	7866447	8171368	10487621	11333094
الإجارة أصول منقولة + العقارية	0	2205167	7066721	11204087	14088326
تمويلات عقارية	92031	494700	1367376	2256993	3029808
تمويلات إستهلاكية	0	46826	3653767	1158752	16742640

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير مصرف السلام لسنوات الدراسة انظر الملاحق رقم3 و4 و5

الشكل (6) يوضح أشكال التمويل المقدم من طرف بنك السلام للأفراد والزبائن من 2015_ 2019



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (8)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (5) أن مصرف السلام يعطي أهمية كبيرة لتمويلات الاستغلال حيث أنها تطورت إلى أن بلغت 53168392 دج سنة 2019 في حين تمويلات الإستثمار كانت بدرجة أصغر من تمويلات الإستغلال ، وذلك بسبب سياسة المصرف والصيغ التمويلية المنتهجة في البنك وبالنسبة للإجارة و التمويلات الاستهلاكية ظهرت ابتداء من سنة 2016 ، وهذا راجع لتعديل سياسة المصرف سنة 2016، بحيث بلغت التمويلات الإستهلاكية 16742640 سنة 2019 وهذا بفضل الطلب المتزايد على التمويلات الاستهلاكية من سنة إلى أخرى، أما التمويلات العقارية فنلاحظ من سنة إلى أخرى بحيث أن أكبر حجم تمويلات للعقار قام به المصرف بلغ حوالي 3029808 مليون دج سنة 2019 .

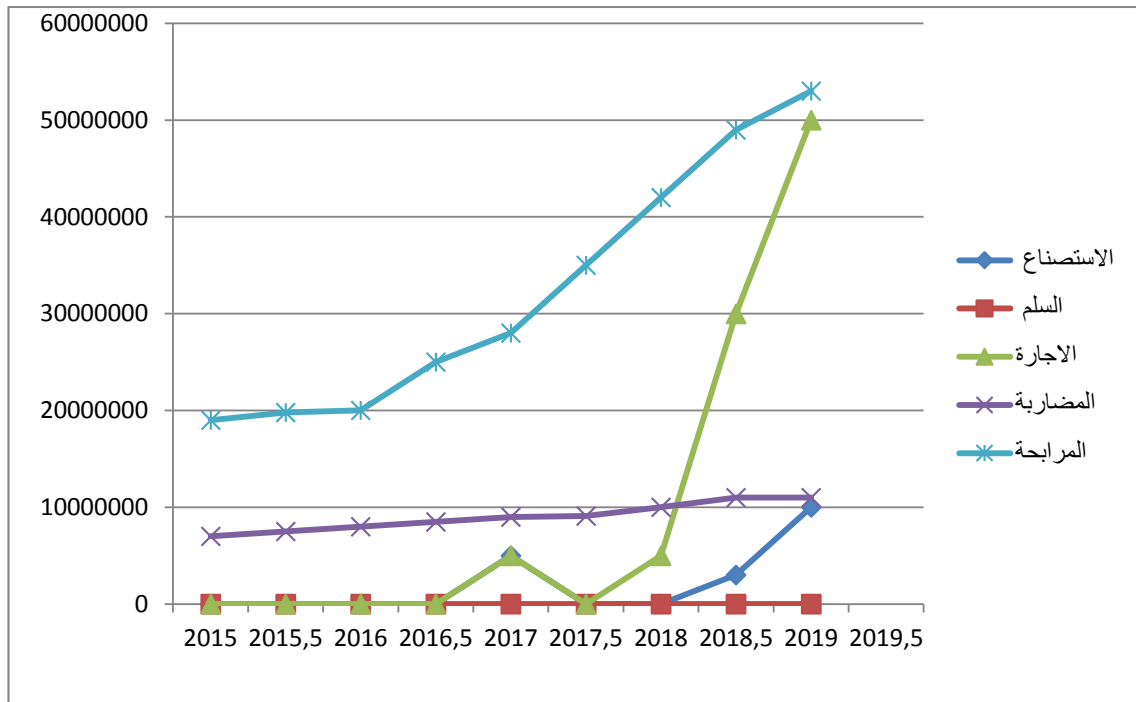
3 مؤشر المحفظة الاستثمارية لبنك السلام الجزائري :

الجدول (9) يوضح صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري ما بين 2015- 2019

2015	2016	2017	2018	2019	
16567805	20169054	27143656	42244302	53168392	المربحة
6403485	7866447	8171386	10587621	11333094	المضاربة
-	1383005	3154795	4030784	50811941	الإجارة
39956	63793	21154	47769	209146	السلم
-	822162	3911926	1173303	9006385	الإستصناع

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير مصرف السلام لسنوات الدراسة انظر الملاحق رقم 3 و4 و5

الشكل رقم (7) يوضح صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري ما بين 2015- 2019



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (9)

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تطور ملحوظ لتمويل المربحة معناه أن المصرف يعتمد على التمويل بصيغة المربحة بدرجة أكبر نتيجة التوسع في القروض الإستهلاكية أما بالنسبة للمضاربة فهي أيضا ترتفع تدريجا ، واعتمد البنك سنة 2016 صيغتين جديدتين هما : صيغة التمويل بالإجارة وصيغة التمويل بالإستصناع نلاحظ أنها تطورت

خلال سنوات الدراسة، في حيث تمويل السلم انخفض سنة 2017 ثم واصل التطور بعدها حتى بلغ 209146 دج سنة 2019 .

المطلب الثالث: مساهمة الصيرفة الإسلامية في التأثير على الاقتصاد بالجزائر

إن إستثمارات الصيرفة الإسلامية ، هو الجزء الرئيسي المكمل لعملية مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، وضرورة سعيها إلى لإستغلال الأمتل لمواردها ، وتقديمها التمويل الازم لقطاعات الاقتصادية ، من خلال تنويع مجالات الإستثمار المباشر وغير المباشر والتي تخدم حاجات المجتمع ،من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات ، باستخدام صيغ التمويل المختلفة والتي تحمل في معظمها الصفة التنموية للمجتمعات التي تعمل بها، في ظل المعاملات الإسلامية المشروعة .

الفرع الاول :تعتبر أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار .

يعتبر الإدخار أحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي ، وتلعب الصيرفة دورا مهما في القيام بتعبئة الموارد المالية وجذب المدخرات ، من خلال آلية المشاركة في المصارف الإسلامية، لامتياز به من قدرتها على جذب المدخرات ، لأغراض الاستثمار والتأثير على المجتمع كونها تنادي بأسس المصرفية الشرعية ، والبعد عن شبهة الربا .

لاشك أن تجميع الودائع والمدخرات من أهم المؤشرات الأزمة لتقييم دور الصيرفة الإسلامية باعتبار ذلك يدخل ضمن مسؤولياتها ،وأحد وظائفها الرئيسية ، التي تسعى إلى تجميع عنصر رأس المال باعتباره أهم عناصر الإنتاج، ويفرض أن النشاط المصرفي الإسلامي يملك قدرة مميزة على تعبئة الموارد المالية، واستقطاب الودائع بأنواعها، مما يتلائم مع الحاجة لهذه الودائع باعتبارها المصدر¹ الرئيس الملائم لتمويل النشاط الاستثماري ،وهو مايعني أن الصيرفة الإسلامية مؤهلة لتجميع وتعبئة الموارد الملائمة لتمويل التنمية الاقتصادية .²

ويظهر ذلك من خلال :

¹أبويكر بوسالم ،حببية عامر ، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري نموذجاً ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارية ، العدد السادس 2017 ص87

² سليم موساي ، تيني الصيرفة الإسلامية في ظل انعكاسات انخفاض النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مجلة عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة الجزائر ، جامعة محمد بوقرة بومرداس المجلد 33، العدد 01 تاريخ النشر 2019 ص 67

حجم الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية، ومعدلات نموها .

مصادر الموارد في المصارف الإسلامية (الودائع الإجمالية، الموارد الذاتية، رأس المال المدفوع).

الأهمية النسبية لأنواع الودائع في المصارف الإسلامية.

الأرباح المحققة هي التي تنمي الادخار لأجل الاستثمار.

الفرع الثاني : توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض الاستثمار والتنمية الاقتصادية .

يشارك المصرف الإسلامي فيما يتحقق من ربح، ومن ثم، فإنه لأجل تعظيم أرباحه الحلال لا بد أن يعطي تفضيلاً في عمليات التمويل للمشروعات الأعلى عائداً ، ومن ثم فإن آلية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عم آلية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعا للمعدلات العوائد المتوقعة ، وتعتمد هذه النتيجة على كفاءة ، الممارسات لعمليات المشاركة ، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، مقدرة على أسس سليمة مع أخذ عنصر المخاطرة في الحسبان .

أصبحت أكثر كفاءة ، وإقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار الأمثل لها.

ويمكن للمصارف الإسلامية أن تكون لها القدرة أكبر على خدمة التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وتساعد على زيادة كفاءتها في دعم الإستثمار وتقديم التسهيلات الائتمانية بصفة خاصة من خلال صيغتها الإستثمارية المتنوعة ، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين المصرف والمودعين وبين المصرف وطالبي التمويل، العلاقة الأولى بين المصرف والمودعين ، هي علاقة مضاربة تشترط على المودع أن يتحمل نتيجة أعمال المصرف من ربح أو خسارة ، وعدم وجود عائد محدد مسبقا يتقاضاه المودع من المصرف.

وهذا من خلال :حجم التوظيفات ، أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية، جهات التوظيف ، مجالات التوظيف في المصارف الإسلامية (القطاع الصناعي ، الزراعي

الفرع الثالث : توزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية .

بحيث تساهم بشكل مباشر في توزيع الدخل على نحو عادل خلال عملية التنمية .

تفتح الصيرفة الإسلامية بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاحة المالية فقط، ومن ثم فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل وعادل للدخل الوطني، لتحقيق عدالة التنمية الاقتصادية .

تساهم الصيرفة الإسلامية في الدخل الوطني ، حيث تعبر القيمة المضافة عن القيمة الإنتاجية التي تنتجها الوحدة الاقتصادية وأسهمت بها مع غيرها من الوحدات في الإنتاج الوطني .

وتتكون القيمة المضافة من الأجر وتشمل المرتبات وأتعاب المستشارين القانونيين والشرعيين ومدققي الحسابات، والإيجارات التي يحصل عليها الأفراد من المصرف مقابل تأجيرهم له ، والأرباح والذي يعتبر جزءا مقطوعا منها ، في صورة ضرائب ورسوم واشتراكات مباشرة وغير مباشرة، وكل هذه مجتمعة تمثل دخل يؤثر على حجم الناتج المحلي¹

الفرع الرابع دور الصيرفة الإسلامية في نشر وتسيير الخدمات المصرفية لأغراض اقتصادية واجتماعية :

كلما كان هناك عدد أكبر من الفروع للمصرف كلما كان أكثر إنتشارا وخدمة للمجتمع وأقدر على تقديم وتسيير الخدمات المصرفية الإسلامية، كلما كانت الفروع أكثر نشاطا في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية . وكلما زادت قدرتها على إستقطاب الودائع المصرفية المختلفة، وبالتالي زيادة حجم الإستثمارات والتوظيفات في القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي في مدى إمكانية هذه المصارف في التنمية الاقتصادية في الجزائر .

¹سليم موساي ، مرجع سبق ذكره ، ص69

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي عالج موضوع التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني في الجزائر تم التوصل إلى أنه يعد دعم بنك البركة للتنمية لإقتصادية في الجزائر من خلال الخدمات المصرفية المتعددة التي يقدمها بمختلف صيغها التي تتماشى مع متطلبات المجتمع الجزائري بما يكتسبها من طابع إسلامي وخاصة البعيد عن الربا التي أصبح من المتطلبات الأساسية التي يشترطها طالب التمويل من البنك وتشجيع المنتجات المحلية مثل استيراد السيارات .. الخ حيث سمحت الدولة الجزائرية بتوجه الجديد إلى قروض الإستهلاك الذي بدوره يعطي دفعا جديدا للنمو الاقتصادي الجزائري .

أما بنك السلام الجزائري فقد كان المنقذ غير التقليدي لتمويل المؤسسات العمومية في ضل تراجع وليس غياب المصدر الرئيسي العائد من صادرات البترول (انخفاض الأسعار) التي تنعكس سلبا على إيرادات الخزينة العمومية وكذلك الشأن بالنسبة لتمويل الشركات الخاصة كان له دفع قوي بوتيرة هذه الأخيرة نحو الأحسن وكذلك بتنوع مختلف مجالات استثماره المتعددة .

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر المصارف الإسلامية بما فيها من تمويل بصيغة المشاركة وفق الشريعة الإسلامية مطلباً أساسياً لغالبية المستثمرين الجزائريين سواء من أجل إنشاء مشاريعهم من مؤسسات أو شركات خاصة أو وتميئها أو تجديدها وذلك لعدة أسباب أهمها الوازع الديني والعقائدي لأفراد المجتمع الجزائري إلى أنه في الجزائر نلاحظ نقص هذا النوع من التمويل ولذلك يجب الاهتمام أكثر بهذا النوع ذو الطابع الإسلامي وضم إلى ذلك أثرها الاقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي على المؤسسات العمومية .

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا هذه النتائج المتوصل لها أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى: أي أن التمويل الإسلامي إستراتيجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ إستحقاق الربح سواء كان مالي أو تجاري وهو نوع أو أسلوب من التمويل عموماً يستند إلى قواعد الشريعة الإسلامية بشكل خاص وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على كيفية تأثير صيغة المشاركة للتمويل الإسلامي على التنمية لإقتصادية فقد أثبتت الدراسة نجاعة و إيجابية هذا النوع من التمويل الإسلامي بصفة عامة وصيغة المشاركة بصفة خاصة على الاقتصاد الوطني من خلال انعكاساته على الفرد والمجتمع الجزائري بالرغم من بعض التحفظات و الإحتياطات المتبعة وهذا ما بين صحة الفرضية.

أما بالنسبة للفرضية الأخيرة والتي تنص على ما هو الدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري فقد أكدنا صحة الفرضية وذلك من خلال توفير بديل مالي يبتسم بالعدل والشفافية في ظل الشريعة الإسلامية كغياب الربا حيث أعطت البنوك الإسلامية دفعا جديدا للتنمية الاقتصادية أفكار جديدة و مجال جديد من خلال إستقطاب الأفراد المسلمة بمشاريعها المختلفة لتكون مصدرا للارتقاء الاقتصادي للمحتاجين .

نتائج الدراسة :

التمويل الإسلامي بصيغ المشاركة بما له من أدبيات وأخلاقيات يعكس معالم الدين الإسلامي بما يرضي الله عزوجل أي العدالة الاجتماعية وذلك بالسعي إلى تحرير المسلم من القوانين الجاحدة التي لاتمد للشريعة الإسلامية بأي صلة والسعي كذلك لتقوية الفرد والمجتمع بدوره بالتقليل والقضاء لما لا على الآفات الاجتماعية والتسول من

أجل العيش ، والفقر بسبب غياب المال وهو العنصر الأساسي لبدأ أي مشروع تجاري رابح في نظر التمويل الأجنبي بعكس التمويل الإسلامي .

أفاق البحث :

من أجل رفع مستوى التحدي ومواكبة تطورات العصر إلى ضرورة فتح يستحسن إتخاذ بعض الإجراءات اللازمة
مثل :

- إعطاء نوع من المرونة في المعاملات للصيرفة الإسلامية
- إستخدام الإعلام ووسائل التكنولوجيا من أجل الترويج المتوجات الإسلامية ودعم التمويل الإسلامي .
- إنشاء هيئة رقابة شرعية مختصة لمراقبة الصيرفة الإسلامية ودعمها إن لزم الأمر والدفع بالتوتيرة الاقتصادية نحو الأحسن.
- تنمية العلاقات الدولية الخارجية بين الدول العربية وخاصة الإسلامية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في المجال الاستثمار الاقتصادي .
- إعطاء فرص للأفراد والمؤسسات الضعيفة الرأس مال للنهوض والدفع بها نحو الأحسن مما ينعكس على التنمية الاقتصادية والأرباح تكون على المدى الطويل بتشجيع تمويل بصيغة المشاركة .
- وضع قوانين صارمة من طرف الدولة مثل منع الربا والغش وتجنب التعامل بهما في جميع المجالات الاقتصادية لحماية المستثمر والمستهلك .

قائمة المراجع

أولاً: المصادر

- 1 القرآن الكريم
- 2 الشيخ احمد محمد عساف، الأحكام الفقهية في المذاهب الإسلامية، المجلد الثاني، المعاملات، دار الأحياء العلوم، بيروت، لبنان ط1 سنة 1985
- 3 الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، 2008
- 4 جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر 1996
- 5 حمد بن عبدالرحمان الجنيد، إيهاب حسين ابو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ج1، ط1، 2009
- 6 عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن 1998
- 7 عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة المنصورة 1999
- 8 علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1986، ج3
- 9 محمود عبد الكريم احمد أرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،
- 10 محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الطبعة الثانية عمان الأردن 2010
- 11 محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و عمان، الأردن،
- 12 الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 2007، 2008

ثانياً: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

- 1 حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر بدون طبعة، 2009
- 2 عصام عمر احمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 2013

- فؤاد السرطاوي ، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة ، للنشر والتوزيع ، الأردن، 31993
- 4 محمد محمود المكاوي ، البنوك الإسلامية، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر، 2009
- 5فارس مسدور ، التمويل الإسلامي ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2007
- 6 فليح حسن خلف ، البنوك الإسلامية ، ط1 ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، اربد الأردن ، 2006
- 7 قتيبة عبد الرحمان العاني ، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013
- 8 محمد محمود المكاوي ، البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر
- 9 منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لبنك الإسلامي للتنمية ط02 ، السعودية 1998
- 10محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها ، تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة ، الطبعة الثانية عمان الأردن 2010
- 11وائل محمد عريبات ، المصارف الإسلامية و المؤسسات الاقتصادية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2009،

الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

- 1دراسة أبو الهيجاء الياس عبد الله رسالة دكتوراه 2007 تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن رسالة دكتوراه
- 2 خديجة عرقوب ، دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000 و 2015 أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، إختصاص إدارة المؤسسات ، جامعة 20 أوت 1955
- 3خالد عيادة علميات ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3سنة 2014-2015 سكيكدة 2016 2017،
- 4موسي محمد شحاده ،مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، والإدارية الجامعة الحرة هولندا ماي 2011

ب- المذكرات :

- 1خاطر سعدية ، التمويل الإسلامي ومدى فعالية في معالجة الأزمة المالية 2008، رسالة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد بن احمد ، وهران ، الجزائر 2015

- 2خلفي مهدي ، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة
ماستر أكاديمي، فاختصاص نقدي وبنكي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن
مهدي ، أم لبواقي ، سنة 2020-
- 3 زكريا مزرى، زبير بوقرة ،واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة الجزائر
2018-2017
- 4 سكيبة غواس ،أدوات التحليل المالي في المصرف الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير مؤسسات جامعة 20أوت 1955 سنة 2000-2005
- 5 سحنون فاروق ،قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 2009- 2010
- 6 سندس ربحان باهي ،دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية رائدة (الإمارات،
ماليزيا ، بريطانيا ، نيجيريا ، الجزائر) مذكرة ماستر ، إدارة مالية ، جامعة أم البواقي ، 2018-2017
- 7 صورية بوزيدي ،البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة
أم البواقي 2013-2014
- 8_دراسة عبلة لمسلم ،الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم
الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006
- 9 كرزازي سارة وسياني مبروكة،دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية
بمصرف السلام وكالة أدرار مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص مالية المؤسسة
،جامعة احمد دارية أدرار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و قسم علوم تجارية سنة2020-
2021
- 10ميلود بن مسعود ،معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد
الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008-
- 11نور الدين عبد الكريم الكواملة (2006): المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة البنك الإسلامي الأردني
نموذجاً، رسالة ماجستير و الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا
- 12هيفاء شفيق سليمان الدويكات ، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير ، تخصص
، الاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك ، 2003

13 هشام بن عزة ، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ' مذكرة نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، 2011-2012

✓ المجالات والدوريات :

1 ابويكر بوسالم ، حبيبة عامر ، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري نموذجا ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارية العدد السادس 2017

2 دراسة بوشامي عبد القادر وسريدي احمد بعنوان دور المشاركات المصرفية في تمويل الاقتصاد الوطني جامعة الجزائر مجلة دفاتر المتوسط العدد 1 جوان 2021

3 بولدلال علي ، العجز الموازني في الجزائر ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، العدد 06 سبتمبر 2018

4 بشير سلطان الحديدي ، أسماء وليد الوتار ، اثر المرابحة في الاستثمار المصرفي _ المصرف العراقي للاستثمار والتنمية نموذجا ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد 19 العدد 12 ، 2012

5 جدي العربي وبوري محي الدين ، المؤشرات الكلية الاقتصادية في الجزائر في ظل الإصلاحات ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي الجزائر العدد 03 ديسمبر 2017 ص 205

6 كرعلامي مريم ، كمال شريط ، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي المالي للفترة 2000 / 2016 مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 6 العدد 1

7 زقاري أمال . التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية ، تبيازة العدد 4 جانفي 2018

8 زبير عياش ، أمنة بومعزة ، فطيمة الزهراء فنازي ، تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني دراسة حالة بنكي البركة والسلام ، وهي عبارة عن مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 03 ، العدد 01 ، جوان 2020 ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

9 سليم موساي ، تيني الصيرفة الإسلامية في ظل انعكاسات انخفاض النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مجلة عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة الجزائر ، جامعة محمد بوقرة بومرداس المجلد 33 ، العدد 01 تاريخ النشر 2019

10 سعدي خديجة ، صيغ التمويل الإسلامي كإلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر بنك البركة نموذجا ، لا ، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، المجلد 01 ، العدد ، 06 السنة 2017

11 علي لزعر وعبد الحليم جدي ، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة المركز الجامعي سوق أهراس وجامعة 8 ماي 1945 قالمة ، العدد 34 جوان 2013 9001

- 12 عطية الجبيري ميلاد ، سعد (2019) معوقات تطبيق التمويل الإسلامي _ صيغة المشاركة في مصرف الجمهورية من جهة نظر موظفيه، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، مج 1 العدد 4
- 13 محمد فرحي ، ساسي ايمان عائشة ، كفاءة التمويل الإسلامي في التخفيف من تذبذبات النظام المالي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 06 العدد 01 (2013)

الملتقيات :

- 1 برا حلية بدر الدين ، برا حلية لعلايمية فاطمة ، مخاطر التمويل بصيغة السلم ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، قطر ، 2011
- 2 حسام الدين خليل ، عقد الإستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الادخارية البنكية، المؤشر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستديم والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة ، قطر ، من 18-20 ديسمبر 2011
- 3 زبير عياش، فطيمة فناي، طلال عباسي، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك السلام الملتقى

الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال رؤية إسلامية، جامعه العربي التبسي، تبسة يومي : 12 بنك

و 13 نوفمبر 2019 ،

- 4 قدي عبد المجيد وبوزيد عصام التمويل الإسلامي في الاقتصاد المفهوم والمبادئ مداخل في الملتقى الدولي حول : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا المركز الجامعي خميس مليانة يومي 5 و 6 ماي 2009

- 5 كمال رزيق ، مسدور فارس ، صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، بحوث في أوراق الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 28.25 ماي 2003 تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في المؤسسات المغارسة جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2004

✓ التقارير

✓ التقرير السنوي لبنك السلام 2015

التقرير السنوي لبنك السلام 2016

التقرير السنوي لبنك السلام 2017

التقرير السنوي لبنك السلام 2018

التقرير السنوي لبنك السلام 2019

ثانيا : مراجع الأنترنت

com .1 'absalamalgeria' https://www
dz. 2 'bank-of-algeria' http :www

الملاحق

الملحق رقم (1) توزيع التمويل في بنك السلام الجزائر لسنتي (2015-2016)

إيضاحات حول البيانات المالية:

حسب التوزيع الجغرافي :

أن جميع الزبائن المستفيدين من التمويل المباشر هم أشخاص طبيعيين او معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم او مقرهم في الجزائر .

حسب المتعامل الاقتصادي :

الوحدة الاف دج

2015	2016	المتعامل الاقتصادي
23038246	30 304 461	المؤسسات الخاصة
92031	541 526	الأفراد
23130277	30845987	المجموع

حسب جودة المحفظة :

الوحدة الاف دج

2015	2016	جودة المحفظة
20341467	28373453	تمويلات سليمة
2788810	2472534	تمويلات مشكوك في أدائها
23130277	30845987	المجموع

حسب أصناف الحقوق المصنفة :

الوحدة الاف دج

2015	2016	أصناف الحقوق المصنفة
568440	402823	تمويلات ذات مشاكل محتملة (20%)
25635	571963	تمويلات عالية المخاطر (50%)
2194735	1497748	تمويلات صعبة التحصيل (100)
2788810	2472534	المجموع

الملحق رقم (2) : توزيع التمويل في بنك السلام الجزائر لسنتي (2018-2019) :

إيضاحات حول البيانات المالية

حسب المتعامل الاقتصادي :

يتم تقسيم الودائع حسب المتعامل الاقتصادي كمايلي :

الوحدة الاف دج

المتعامل الاقتصادي	2019	2018	نسبة التغير
مؤسسات خاصة	67332704	59307519	14%
مؤسسات عمومية	7	32	-78%
أفراد	17339193	11307743	53%
المجموع	84671904	70615294	20%

حسب التوزيع الجغرافي :

إن المودعين هم أشخاص طبيعيين او معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم او مقرهم الاجتماعي بالجزائر تتوزع ودائع العملاء حسب المناطق للجزائر كما يبينه الجدول التالي :

الوحدة الاف دج

المنطقة الجغرافية	2019	2018	نسبة التغير
منطقة الوسط	60231651	52688344	14%
منطقة الشرق	16527868	11318560	46%
منطقة الغرب	6472889	6102616	6%
منطقة الجنوب	1439496	505774	185%
المجموع	84671904	70615294	20%

سندات الاستثمار

	31 122019	31122018	التغير	%
	19119923	14816207	4303716	29%

يخص هذا البند من الخصوم لسندات الاستثمار وهي تتوزع وفق اجل الاستحقاق المتبقي كما يبينه الجدول التالي

الوحدة الاف دج

الاجل المتبقي	2019	2018	نسبة التغير
أقل من 3 اشهر	3727023	222207	1577%
من 3 الى 6 أشهر	2393000	4087700	-41%
من 6 اشهر إلى 12 شهرا	3500900	3457500	1%
من 12 الى 24 شهرا	1405300	1716300	-18%
من 24 الى 36 شهرا	2566500	206000	1146%
أكثر من 36 شهرا	5527200	5126500	8%
المجموع	19119923	14816207	29%

الملحق رقم (3) : أشكال التمويل لبنك السلام الجزائر لسنتي (2015-2016) :إيضاحات حول البيانات المالية

حسابات لدي الهيئات المالية:

تظهر تحت هذا البند من الميزانية الحسابات الجارية او لأجل المؤسسات المالية كما هي مبينة في الجدول الآتي :

البند	2016	2015
حسابات جارية لدى المراسلين الأجانب	8154	83177
حسابات لأجل لدى البنوك المحلية	202622	
المجموع	210776	83177

تمويل الزبائن

يتضمن هذا البند التمويل المباشر الممنوح للزبائن (مع احتساب المخصصات)

يتم تحليل تمويل الزبائن كما يلي (بالقيمة الإجمالية)

حسب شكل التمويل:

البند	2016	2015
تمويل الاستغلال	20169054	16567805
تمويل الاستثمار	10071614	6430485
تمويل عقاري للأفراد	494700	92031
تمويل استهلاكي للأفراد	46826	
حساب جارية مدينة	63793	39956
المجموع	30845987	23130277

حسب المدة المتبقية

الأجل المتبقي	2016	2015
أقل من سنة	22508780	18161646
بين سنة وسنتين	2137008	1996788
بين 2 و 3 سنوات	2869 831	1533384
بين 3 و 4 سنوات	1744461	807586
بين 4 و 5 سنوات	563633	404658
أكثر من 5 سنوات	1022274	226215
المجموع	30845987	23130277

الملحق رقم (4) : أشكال التمويل لبنك السلام الجزائر لسنتي (2016-2017) :

تمويل الزبائن

2017	2016	التغير	%
45454481	29377096	16077385	55%

يمثل رصيد هذا البند 53 من مجموع الميزانية وقد سجل نموا معتبرا خلال سنة 2017 نتيجة لتطور نشاط المصرف لاسيما تمويلات الأفراد

تتضمن الجداول التالية تحليل هذا البند وفق أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي، الأجل المتبقي، التوزيع الجغرافي، وكذا وفق جودة المحفظة

البند	2017	2016	نسبة التغير
تمويلات الاستغلال	27143656	20169054	35%
تمويلات الاستثمار	8171368	7866447	4%
إجارة أصول منقولة	3911926	822162	376%
إجارة عقارية	3154795	1383005	128%
حسابات جارية مدينة	27145	63793	-57%
مجموع تمويلات المؤسسات	42408890	30304461	40%
مخصص نقل القيمة	1965707	1457802	35%
سلفيات وحقوق على المؤسسات الصافية	40443183	28846659	40%

الأفراد

تمويلات عقارية	1376376	494700	178%
تمويلات استهلاكية	3653767	46826	7703%
مجموع تمويلات الأفراد	5030143	541526	829%
مخصص نقص القيمة	18845	11089	70%
سلفيات وحقوق على الأفراد	5011298	530437	845%
مجموع السلفيات والحقوق الصافية	45454481	29377096	55%

الملحق رقم (5) أشكال التمويل لبنك السلام الجزائر لسنتي 2018-2019 :

الوحدة الاف دج

أشكال التمويل	2019	2018	نسبة التغيير
تمويل دورة الاستغلال	53168392	42244302	%26
تمويل الاستثمار	11333094	10 487621	%8
إجارة أصول منقولة	9006385	7173303	%26
إجارة عقارات	5081941	4030784	%26
حسابات جارية مدينة	209146	47769	%338
إجمالي تمويل المؤسسات الخاصة	78798958	63983779	%23
مخصص نقص القيمة	2972495	2439725	%22
صافي تمويل المؤسسات الخاصة	75826463	61544054	%23

مؤسسات عمومية

إجارة أصول منقولة	14352	9368	%53
مجموع تمويل المؤسسات العمومية	14352	9368	%53
مخصص نقص القيمة	-	-	NA
صافي تمويل المؤسسات العمومية	14352	9368	%53

أفراد

تمويل عقاري	3029808	2246893	%35
تمويل استهلاكي	16742640	11587952	%44
إجمالي تمويل الأفراد	19772448	13834845	%43
مخصص نقص القيمة	30683	48661	%-37
صافي تمويل الأفراد	19741765	13786184	%43
صافي تمويل الزبائن	95582580	75339606	%27

حسب الأجل المتبقي :

الوحدة الاف دج

الأجل المتبقي	2019	2018	نسبة التغيير
أقل من سنة	66964543	52848842	%27
بين سنة وسنتين	12639130	9573293	%32
بين 2 و3 سنوات	9692130	6966896	%39
بين 3 و4 سنوات	5419169	4705893	15
بين 4 و5 سنوات	1578693	1997798	%-21
أكثر من 5 سنوات	2292194	1735270	%32
إجمالي تمويل الزبائن	98585758	77827992	%27
مخصص نقص القيمة	3003178	2488386	%21
صافي تمويل الزبائن	95582580	75339606	%27